



تدريس علم الاقتصاد الإسلامي

جزئي - كلي

أ. د. محمد نجاته الله صديقي

مراجعة

د. رفيق يونس المصري

ترجمة

د. عبد القادر حسين شاشي

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

مركز النشر العالمي
جامعة الملك عبد العزيز
جدة

مكتبة جامعة الملك
عبد العزيز
الرياض
www.knu.edu.sa



© جامعة الملك عبد العزيز ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م)
جميع حقوق الطبع محفوظة.
الطبعة الأولى : ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م)

تقديم

لقد تطورت مادة الاقتصاد الإسلامي مع مر الزمن، حيث شهدت العقود القليلة الماضية نهضة ملحوظة في البحث والنشر في مختلف مجالات الاقتصاد الإسلامي. وفي محاولة لمتابعة هذا الاتجاه، عمد عدد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي حول العالم إلى إدراج برامج تدريسية في هذا المجال، إلا أن المشكلة المشتركة التي تواجههم هي غياب كتب منهجية منظمة وتوجيهية للأساتذة المدرسين.

إن تأسيس وتنظيم البحوث (النظرية والتطبيقية) عن الاقتصاد الإسلامي، وإعداد الكتب المنهجية لتدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات في جميع أنحاء العالم، هو هدف أعلن لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. وتماشيا مع هدفه هذا، كان له جهد رائد في نشر مذكرات "تدريس الاقتصاد الإسلامي" (Teaching Islamic Economics) (باللغة الانجليزية) للدكتور محمد نجاة الله صديقي منذ قرابة عقدين، متضمنة مقترحات منهجية. وبما أن منشورات أخرى كثيرة قد ظهرت منذ ذلك الحين في هذا المجال، توجب مراجعة وإعادة نشر هذه المذكرة التدريسية.

وأتمن للدكتور محمد نجاة الله صديقي جهوده الطيبة، وأتمنى أن يستفيد أساتذة الاقتصاد الإسلامي من هذه المذكرات.

د. عيد الله قربان تركستاني

مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

مقدمة

تهدف هذه المذكرة التدريسية إلى مساعدة الأساتذة مدرسي الاقتصاد على إدخال وتقديم المفاهيم والمبادئ الإسلامية في مقرراتهم التدريسية. وقد تم مناقشة محتويات هذه المذكرة، من طرف عدد كبير من كبار الأساتذة المدرسين للمادة، في ندوات نظمها مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، إلا أن المسؤولية عن أي نقص أو تقصير تبقى على المؤلف وحده، مع العلم بأن ملاحظات المشاركين ساعدت في تحسين المادة المقدمة.

يحاول كثير من الأساتذة تحسين تدريسيهم لمادة الاقتصاد بالاعتماد على التراث الفكري والثقافي الإسلامي، ولا شك أن هذه الجهود ستتواصل، ولكن ستأخذ وقتاً غير قصير حتى تأخذ شكلاً موحداً. المهم هو أن مميزات الدراسة المنظمة للاقتصاد مستمرة، مع تحويل لمحتويات مقررات الاقتصاد، وفق متطلبات وطموحات الصحة الإسلامية في القرية العالمية. ولكي تتواءم هذه الدراسة مع الحياة المعيشية العالمية، فإن الطبيعة العالمية للدراسات الإسلامية في الشؤون الاقتصادية تعد وتبشر برؤية يمكن لأي كان أن يستفيد منها.

أهدي المقترحات المعروضة في هذه المذكرة لكل أستاذ وطالب علم في مجال الاقتصاد، وخاصة أولئك الذين يزعجهم الاتجاه الذي يقودنا إليه الاقتصاد الوضعي. وأختم بإسداء الشكر للقائمين على مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي لقرارهم بإعادة نشر هذه الأوراق، وإعطائي فرصة مراجعتها قبل النشر.

أ. د. محمد نجاه الله صديقي

المحتويات

مقدمة

تقديم

١	الجزء الأول: الاقتصاد الجزئي
١	١/١ الإطار
٢	٢/١ من أين نبدأ
٢	٣/١ الحاجات
٣	٤/١ الموارد وندرتها النسبية
٤	٥/١ الرشد
٤	١/٢ الإطار المؤسسي
٥	٢/٢ أهداف الاقتصاد الإسلامي
٦	٣/٢ انعكاسات على التحليل الاقتصادي: ما وراء السوق
٧	٤/٢ الدوافع
٨	١/٣ بعض أدوات التحليل
١٠	٢/٣ قوانين الاقتصاد
١٠	١/٤ السوق: نطاقها وحدودها
١١	٢/٤ العرض والطلب و الأسعار التوازنية
١٣	١/٥ التوزيع: الإيرادات والدخول
١٤	٢/٥ العمل والأجر
١٨	١/٦ الربح والمشاركة في الربح

٢٠	١/٧ الدخل الناتج عن الملكية: الربيع والإيجارات وحصص الأرباح
٢١	١/٨ المنح
٢٢	١/٩ الإنتاج: دوافع المنتج
٢٣	٢/٩ تكاليف الإنتاج وقانون الغلة المتناقصة
٢٤	١/١٠ تمويل المنشأة وتكلفة رأس المال
٢٧	١/١١ توازن المنشأة والصناعة
٢٩	١/١٢ الاستهلاك: سلوك المستهلك وسلم الحاجات البشرية
٢٩	٢/١٢ تحليل المنفعة في سلوك المستهلك
٣٠	٣/١٢ سلوك المستهلك والإيثار
٣١	١/١٣ خاتمة

الجزء الثاني: الاقتصاد الكلي

٣٣	١/١ الإطار
٣٥	١/٢ المتغيرات الاقتصادية الكلية
٣٦	١/٣ النقود
٣٧	٢/٣ الطلب على النقود
٤٠	٣/٣ عرض النقود
٤٠	١/٤ الصيرفة الإسلامية الخالية من الفائدة
٤٢	١/٥ الإنفاق
٤٢	٢/٥ دالة الاستهلاك
٤٣	٣/٥ الادخار
٤٤	٤/٥ الإنفاق في سبيل الله

٤٤	١/٦ الاستثمار
٤٥	١/٧ تحديد الدخل
٤٦	١/٨ متوسط معدل الربح
٤٧	١/٩ التوازن في سوق العمل
٤٨	١/١٠ منحنى العرض الكلي
٤٩	١/١١ السياسة المالية ودور الدولة
٥٢	٢/١١ الزكاة والسياسة المالية
٥٤	١/١٢ الدخل والثروة
٥٦	١/١٣ التضخم والاستقرار والنمو
٥٧	٢/١٣ التضخم والنمو
٥٨	١/١٤ من اقتصاد رأسمالي إلى اقتصاد إسلامي
٦٠	١/١٥ خاتمة

الجزء الأول الاقتصاد الجزئي

١/١ الإطار العام

إن الإسلام هو فن للحياة وليس علماً، فما العمل إذا كان علم الاقتصاد يُدرّس ليساعد الناس على الفن الإسلامي للعيش؟ بالطبع، هذا يتطلب أخذ أهم خصائص هذا الفن بعين الاعتبار، والقيام بذلك على مستويين. فعلى المستوى النظري والتحليلي، تدل هذه الخصائص على ما هو ملائم. أما على مستوى السياسات، فإن هذه الخصائص تدل على ما هو مهم إنجازه، وعلى الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك. ومن ثم، يجب التركيز على كل من الحالتين التاليتين: حالة الإنسان كما هو ملاحظ في سلوكياته وتصرفاته، وحالة الإنسان كما يجب عليه أن يتصرف وفق التعاليم الإسلامية. وعلم الاقتصاد يساعد في الحالة الأولى، ومعرفة الإسلام تساعد في الحالة الثانية، ولكن الحالتين غير منفصلتين تماماً في حالة دراسة سلوك الإنسان المسلم. وما يُلاحظ في هذه الحالة هو أصلاً متأثر بتلك المعرفة. ويختلف هذا التأثير من زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر، وحتى من شخص إلى آخر. ولكن باستعمال العقل والخيال، يمكن تقدير الأثر المتوقع بصفة عامة، بحيث تُغطّى هذه الاختلافات.

إن الاقتصاد كما نعرفه ليس قائماً على ملاحظة سلوكيات المسلمين. وبالرغم من ادعائه العالمية، فهو قائم على ملاحظة وتخيل سلوكيات الناس في الجزر البريطانية وأوروبا الغربية في القرن السابع عشر وما بعده، ومؤخراً (على سلوكيات الناس) في أمريكا الشمالية. وعلى التحليل الاقتصادي الجزئي في إطار إسلامي أن يغطي هذا العجز. ومنهجنا في ذلك هو تخيل أناس يعملون بمقتضى التعاليم الإسلامية، ونضيف إلى ذلك، أو نُدعم ذلك بالأدلة التاريخية عن سلوكيات المسلمين، ونستخدم أيضاً البيانات المتاحة حالياً عن سلوكيات المسلمين.

وتضم الملامح المهمة المذكورة أعلاه الضوابط الإسلامية لسلوك وأهداف المجتمع المسلم. إن الاقتصاد في الفترة الكلاسيكية يحتوي على دراسات وضعية وأخرى قيمية، ويناقش

أيضا السياسات التي من خلالها يستطيع المجتمع تحقيق أهدافه. وهذه الدراسات مستمرة، وتوفر مجالا رحبا لتدريس الاقتصاد من منظور إسلامي، يوضح مجالات الاقتصادات الوضعية والقيمية، بالإضافة إلى السياسات المصممة للمجتمعات الإسلامية المعاصرة.

٢/١ من أين نبدأ؟

إن نقطة البدء في تدريس الاقتصاد من منظور إسلامي، هي أن ننظر إلى الإنسان كوحدة واحدة، وإلى اهتمامه الرئيس في الحياة، وفي مقدمة ذلك العيش بكرامة. ولكن ينبغي أن يتزواج هذا بسعي المسلم لتحقيق مرضاة الله تعالى، من خلال الاستسلام له، والخضوع لإرادته، والعمل وفق الغايات والقيم التي ارتضاها لعباده. و تمتد هذه القيم والأهداف لتتجاوز المصالح الشخصية، وتركز على إعادة بناء الحياة الإنسانية بما يتناسب مع الهداية الربانية. وبما أن هذه المهمة تستدعي حياة نشيطة وفاعلة، فإن اهتمام الإسلام بحياة الفرد الاقتصادية يمتد إلى أبعد من تلبية الحاجات الخاصة، ليشمل أيضا زيادة الموارد واستخدامها لصالح المجتمع. وينطلق علم الاقتصاد من منظور إسلامي من الحاجات وتلبيتها، ليشمل الأنشطة الاقتصادية الممتدة إلى التنمية والتطور، والمستهدية بالقيم. فالتوازن البيئي، وعدالة التوزيع، والتقدم الأخلاقي والروحي هي جوانب مهمة من الرفاه الاقتصادي المرغوب فيه. كل ذلك قائم على حرية الخضوع والاستسلام لله (ﷻ)، وعلى حرية السعي للحصول على القيمة التي تمثل جوهر الكائن الإنساني.

٣/١ الحاجات

يستطيع الإنسان أن يفرق بين الحاجات التي يمكن تلبيتها عن طريق السلع والخدمات الممكن تحديدها وتسويقها، وبين التي لا يمكن تلبيتها بهذا الأسلوب، مثل الحب، والعاطفة، والإحساس بالانتماء، وما شابه ذلك. وبالرغم من أن علم الاقتصاد يهتم بالنوع الأول من الحاجات، إلا أن النوع الثاني يجب أن لا يغيب عن الأذهان.

ومن الضروري أن نهتم بالحاجات وتلبيتها، لأن النشاطات الاقتصادية للفرد، وكذلك السياسات الاجتماعية الموجهة إلى أهداف اقتصادية، تنبع في المقام الأول من ضرورة تلبية الحاجات الأساسية. كذلك بما أن الإسلام يعطي أهمية قصوى لتلبية الحاجات المتعارف عليها عالميا، فإن هذا الموضوع يجب أن يحظى باهتمام كبير. يمكن للأستاذ أن يستفيد من مناقشة الفقهاء

للحاجات، وخاصة الشاطبي^١ منهم، بالإضافة إلى الأعمال الحديثة في الاقتصاد الإنساني والاقتصاد الاجتماعي والقيم في الاقتصاد.

هل على النظرية الاقتصادية أن تتجاهل الحاجات غير المدعومة بالقيمة الشرائية وترتكز على الرغبات؟ هكذا يتم تحليل عمل السوق، ولكن الاقتصاد ليس فقط علم السوق. إن طبيعته كعلم اجتماعي تفرض اهتماماً بأهداف المجتمع، تحتل فيه تلبية الحاجات المتعارف عليها عالمياً موقع الصدارة.

٤/١ الموارد وندرتها النسبية

من خلال مناقشة الحاجات والمتطلبات اللازمة لتلبيتها، فإننا نمر عبر مفهوم الندرة النسبية للوسائل المادية لتلبية هذه الحاجات، بالإضافة إلى وسائل تحقيق القيم العليا للحياة، وأداء مهمة الإنسان فيها. ويمكننا أن نلاحظ أنه بالرجوع إلى الحقيقة التي نلاحظها، وبالرغم من أن الموارد مرنة وقادرة على التمدد، إلا أن الندرة موجودة تقريباً بشكل دائم، وتحتاج إلى عمل وتنظيم للحصول على الوسائل المطلوبة، وتجبرنا على "الاقتصاد" في استعمال هذه الوسائل. إن الندرة تتطلب الاختيار، ومن هنا تصبح دراسة كيف يتم الاختيار مهمة للغاية.

ولفهم الكيفية التي يتم بها الاختيار، علينا وضع افتراضات معينة عن الشخص الذي يقوم بعملية الاختيار، وعن العالم الخارجي المحيط بصانع القرار. وترتبط هذه الافتراضات، بصفة عامة، بتوافر المعلومات، وبدوافع متخذ القرار، وبقدرته على إدراك الأمور، والتنسيق بين قراراته. وترتبط هذه الافتراضات كذلك بالمجتمع ومؤسساته، وما إذا كان الناس مثلاً أحراراً في اختيارهم؟ أو أن هناك قيوداً معينة تحد من حريتهم وقدرتهم على امتلاك الأشياء والتصرف فيها... إلخ. وعلى الطالب أن يدرك بوضوح تام أن التحليل لا بد أن يستند إلى بعض الافتراضات، وأن ما نختاره من هذه الافتراضات سيؤثر على نتائج تحليلنا تأثيراً حاسماً.

(١) أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ/١٣٨٨م) مشهور بدراسته لمقاصد الشريعة. انظر كتاب محمد خالد

مسعود:

Mohammad Khalid Masud (1977): *Islamic Legal Philosophy: A Study of Abu Ishaq al-Shatibi's Life and Thought*, Islamabad, Islamic Research Institute, 1977

وعلينا أن نلحق ذلك كله بتوضيح مماثل حول مسألة التجريد، لأن تجريد الواقع من بعض الظواهر التفصيلية شيء ضروري إذا أردنا التحليل، والتعميم، والوصول إلى نتائج تعتبر صحيحة عموماً، أو على الأقل صحيحة غالباً ضمن استثناءات محددة. إن واقع الحياة غالباً ما يكون معقداً في تركيبه إلى حد بعيد، وعلينا أن نبسط الأشياء حتى نصل إلى ما هو مهم. لذا يجب علينا إغفال التفاصيل، وتجاهل أصناف مختلفة من الظروف، حتى نصل إلى نموذج بسيط من الحقائق المختلفة.

٥/١ الرشد

نأتي بعد ذلك إلى مفهوم الرشد في السلوك. وهنا ينبغي تقديم نقد موجز لمفهوم الرشد، كما هو معروف في الكتب الاقتصادية المنهجية التقليدية. ومن الضروري التنبيه إلى أن رفضنا لمفهوم الإنسان الاقتصادي لا يعني رفضنا لمفهوم الرشد الذي له معنى مقبول. المهم هو أن الاختيار يتم بعد مداولات على أساس بعض المعلومات ذات الصلة، بهدف الوصول إلى غايات معروفة.

١/٢ الإطار المؤسسي

علينا أن ندخل بعض الترتيبات المؤسسية التي تتخذ فيها القرارات، ونتم فيها الأنشطة الاقتصادية. ويمكن اختصار الإطار المؤسسي في المجتمع الإسلامي في النقاط التالية:

١ - على الرغم من أن الملكية المطلقة هي لله (ﷻ) وحده، فإن الإسلام يعترف بحق الملكية للفرد وللمجتمع. فملكية المجتمع غالباً ما تمثل بالدولة، وأما الملكية الخاصة فهي أمانة لدى الفرد، وتقتضى بعض الالتزامات تجاه الآخرين، وترتبط بقيود أخلاقية للحصول عليها، واستعمالها، وحق التصرف فيها. والملكية العامة هي أيضاً أمانة، والمؤمنون عليها محاسبون أمام الناس وأمام الله (ﷻ).

٢ - حرية التنظيم، بما فيها حرية التعاقد، مضمونة ضمن ضوابط أخلاقية، صممت لحماية مصلحة الآخرين. فالمنافسة مثلاً مسموح بها بشرط أن لاتضر بالآخرين.

٣- في حالة النشاط الاقتصادي المشترك، يجب تقسيم الأرباح على كل الأطراف التي تتحمل ما ينتج عن هذا النشاط من مخاطر وعدم تأكد، ولا يحق للمقرض الذي يُعطى ضمانات لاسترداد رأس المال الحق في الحصول على أي عائد.

٤- يجب أن تكون الشورى المتبادلة، هي أساس التنظيم السياسي.

٥- على المسلمين أن يهتم بعضهم ببعض، ويساعدوا المحتاجين منهم. وهناك دور للمنظمات الخيرية التطوعية في هذا الخصوص. وتقع مسؤولية قيادة أفراد المجتمع لتحقيق الأهداف الإسلامية على الدولة من خلال العمل الجماعي، فهي التي لديها السلطة اللازمة لإنجاز هذه الأهداف. كما أن للأفراد أيضًا حقوقهم المنيعه، والشعب هو الذي له سلطة تعيين موظفي الدولة.

ومن المفيد إظهار الفروق المهمة بين النموذج المذكور أعلاه، والنموذج المؤسسي الوارد في الكتب المنهجية التقليدية. وهنا يمكن التركيز بسهولة على أربع نقاط هي:

١- القيود المفروضة على الحرية.

٢- الالتزامات المترتبة على الحقوق.

٣- التأكيد على الشورى والتعاون ومساعدة الغير.

٤- دور الدولة في تحقيق الأهداف الإسلامية.

ويمكن أيضًا الإشارة إلى أنه بالرغم من هذا التباين البارز، فإن التحليل الاقتصادي التقليدي يبقى مفيدًا، لأن الافتراضات المتعلقة بالملكية الخاصة والحرية الاقتصادية والمنافسة هي أمور مشتركة في التحليلين (التقليدي والإسلامي)، لكن يجب تكملتها بوضعها في الإطار المناسب، وتقليل سلبياتها، وزيادة إيجابياتها.

٢/٢ أهداف الاقتصاد الإسلامي

يجدر بنا في البداية أن نقدم بيانًا مختصرًا عن أهداف الاقتصاد الإسلامي، قبل أن ننقل إلى التحليل الاقتصادي. وبصورة مبسطة للغاية، يمكن التعبير عن هذا الهدف بأنه هدف الرفاه الاقتصادي. ويمكن الوصول إلى تأسيس الرغبة في الرفاه الاقتصادي بتقديمنا المختصر جدًا للمفهوم الإسلامي للتوحيد، وبرجوعنا إلى النصوص الملائمة من القرآن الكريم، ومن

السنة النبوية الشريفة، والتي تؤكد على وجوب تحقيق الرفاه الاقتصادي الذي لا يتحقق بمعزل عن القيم الأخلاقية والروحية العليا. وعلى الرجال والنساء أن ينتجوا الثروة ويوزعوها ويستهلكوها، بأسلوب يجعل الحياة هنيئة، وتتوافر فيها حرية الخضوع والاستسلام لله (ﷻ)، كأعضاء متساوين في الإنسانية، ينصف أحدهم الآخر، ويتعاونون فيما بينهم. ويمكن توضيح هذا في عدد من الأهداف المحددة، أبرزها ما يلي:

- ١ - تلبية الحاجات الأساسية من الغذاء والكساء والمأوى إلى جانب الرعاية الصحية والتعليم لكل الناس.
- ٢ - ضمان الفرص المتساوية للجميع.
- ٣ - منع تركيز الثروة، وتقليل الفوارق في توزيع الدخل والثروة حتى لا تصبح الثروة وسيلة من وسائل استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.
- ٤ - ضمان الحرية للجميع للوصول إلى مرتبة التميز الأخلاقي.
- ٥ - ضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي بالقدر الذي يحقق الأهداف السابقة.

٣/٢ انعكاسات هذه الأهداف على التحليل الاقتصادي: ما وراء السوق

إن الاعتراف بوجود أهداف توجه المتعاملين الاقتصاديين، وبوجود نموذج مؤسسي معين يقيد من الحريات، ويعطي الدولة دورًا نشطًا، إنما يأخذ الاقتصاد إلى ما هو أبعد من اقتصاد السوق الحرة. وسنظل نحلل عمل السوق: كيف أن العرض والطلب يحددان الأسعار، ولكن لن نتوقف عند هذا الحد. فيما أن حرية السوق لا تفي بالحاجات الأساسية للجميع، ولا بتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، يصبح من الضروري القيام بتدابير من خارج دائرة السوق. ولا بد أن تكون أنواع هذه التدابير وشروط تنفيذها جزءًا من الدراسة الاقتصادية التي تتطلب تدخلًا في السوق، الذي هو مركز التحليل الاقتصادي. خذ مثلاً واضحًا لأفراد لا يملكون ثروة، ولا دخلًا، ومن ثم لا يستطيعون تلبية حاجاتهم الأساسية بأنفسهم وبدون مساعدة، وبعض هؤلاء ليس لهم القدرة على الحصول على أي ثروة، أو دخل بمفردهم، لكونهم كبارًا في السن، أو لكونهم صغارًا، أو معوقين... إلخ. بينما هناك آخرون يملكون القدرة على الكسب ولكنهم يفشلون في إيجاد الفرص المناسبة... إلخ. فكيف تُلبى حاجات هؤلاء الناس؟ وكيف تُحقق لهم بعض الأهداف الأخرى المذكورة أعلاه، والتي تتطلب البقاء والكفاءة؟ أحد الحلول البسيطة لهذه المشكلة يكمن في منحهم ما يكفي من الدخل (و/أو الثروة)، لكي يتمكنوا من الدخول إلى

السوق كغيرهم من الأفراد. لكن هذا الحل يطرح تساؤلات كثيرة منها: من يحوّل إليهم؟ وما مقدار هذا التحويل؟ وبأي طريقة... إلخ؟ هل على السلطة الاجتماعية أن تكثفي بالقيام بهذه التحويلات من الثروة المنتجة حالياً، أم عليها أن تلجأ إلى اتخاذ خطوات بعيدة المدى، تتم بموجبها إعادة توزيع الثروة على المدى الطويل، في سبيل إيجاد حل لهذه المشكلة؟. وماذا عن إيجاد فرص للعمل، وتحسين القدرة على الكسب من خلال التعليم والتدريب؟

٤/٢ الدوافع

كما أن الاعتراف بوجود أهداف، وقبول واجبات وقيود حقوق الملكية وحرية التنظيم، له انعكاسات على التحليل الاقتصادي، تأخذه إلى ما وراء السوق، فإن له أيضاً انعكاسات مهمة على الافتراضات التي نتبناها حول دوافع المستهلك والمنتج... إلخ. وكما سبقت الإشارة في الفقرة التي تحدثت عن الرشد، فإن "الإنسان الاقتصادي" لا يستطيع أن يعيش في اقتصاد ذي أهداف يفرض واجبات وقيوداً معينة. إن السعي وراء المصلحة الخاصة فقط هو سلوك يتنافى مع مبدأ التوحيد الأساسي في الإسلام، الذي يؤكد على اهتمام الإنسان ببقية البشر.

وهذا لا يعني معارضتنا للمصلحة الخاصة، لكننا نفترض وجود دوافع أخرى تقترن بها وتضبطها وتقيدها. وسنشير إلى هذه الضوابط والقيود في معرض تحليلنا لسلوك الإنسان كمنتج ومستهلك... إلخ. والنقطة التي نود ذكرها هنا هي أن الجميع (نساءً ورجالاً)، رغم اهتمامهم بأنفسهم يهتمون بالآخرين أيضاً، وأن المصلحة الخاصة والاهتمام بالآخرين يؤثران معاً على عملية اتخاذ القرار، وإن كانت القوة النسبية لكل منهما، والمدى الحقيقي لاهتمام الفرد بمصالح الآخرين، ربما يختلفان من شخص إلى آخر، وبحسب الزمان والمكان. لكن مع ذلك تبقى حقيقة ازدواجية الاهتمام لدى الإنسان ملازمة له. ولا تعد المصلحة الخاصة غير المعدلة حاسمة إلا لدى بعض الناس وفي بعض الظروف فقط.

ويضعف افتراض تعظيم الربح لدى المنتج باعترافنا بوجود دوافع أخرى إلى جانب الربح، بينها دوافع ذات صلة بالآخرين، كالعاملين، والمستهلكين، والمنتجين الآخرين، أو المجتمع ككل. وهذا افتراض أكثر واقعية حتى بالنسبة لأي مجتمع معاصر حيثما كان. وأكثر من ذلك، فافتراض المرونة هنا مفضل على الافتراض الضيق المتعلق بتعظيم الربح، لأنه يوفق بين تشكيلات متعددة من دافع الربح والدوافع الشخصية الأخرى والدوافع المتعلقة

بالآخرين. ومن ثم فإن هذا الافتراض أقدر على تحليل الواقع، كما هو موجود، وأقدر على تحليل الاقتصاد ذي الوجهة الإسلامية فيما يتعلق بالمنتج. وهنا قد نستطيع أن نقول إن مبدأ الأمثلية أفضل من مبدأ التعظيم لإيصال المعنى الذي نريد إيصاله.

وما قيل حول دوافع المنتج، ينطبق على جميع المتعاملين الاقتصاديين الآخرين كالمستهلك، والعامل... إلخ. ففي كل حالة من هذه الحالات نجد أن هؤلاء يأخذون أيضاً مصالح الآخرين في حساباتهم، ثم إن التحليل الاقتصادي يكتسب مزيداً من الواقعية والفائدة إذا أخذ ذلك كله بعين الاعتبار. ولهذا نقترح توضيح الدوافع الأخرى، والدوافع ذات الصلة بالآخرين، في مناقشات خاصة.

وكما لاحظنا أعلاه، فإن الاقتصاد كعلم اجتماعي لا بد أن يكون له دور فعال ومؤثر على صلب الموضوع، وهو سلوك الإنسان. فالاقتصاد لا يكتفي فقط بالفهم والتحليل، وإنما يؤثر كذلك على أنماط السلوك، ويسهم في تشكيلها. إن المنافسة الشديدة والقاتلة، وإغراق الأسواق، والممارسات الإدارية التي تميز المديرين التنفيذيين على حساب المساهمين (مثال: شركة إنرون الأمريكية) والتدليس المحاسبي، وأشكال المضاربة على الأسعار المؤذية للمجتمع، والفقر المدقع الموجود إلى جانب أوجه الثراء والترف المفرط، كلها من نتاج افتراضات السعي وراء تحقيق أقصى ربح/منفعة. إن الافتراضات في العلوم الاجتماعية عامة والاقتصادية خاصة تكاد تكون معايير طبيعية، الأمر الذي يجعل من الضروري أن يكون تعديل هذه الافتراضات شرطاً مسبقاً لجعل علم الاقتصاد أكثر إنسانية.

١/٣ بعض أدوات التحليل

يستخدم الاقتصاديون بعض أدوات التحليل التي يجب على كل طالب أن يتألف معها. ويمكننا في هذا الصدد الرجوع إلى أي كتاب منهجي في هذا المجال، لكن يجدر بنا أن نكون حذرين عند استخدامها في التحليل الاقتصادي من منظور إسلامي. ومن هذا الباب نقدم أدناه مراجعة مختصرة لبعض هذه الأدوات.

افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها (*Ceteris Paribus*) أو افتراض أن بقية العوامل تبقى ثابتة، هو طريقة معقولة لتتبع آثار التغير الذي يحصل نتيجة لأحد العوامل العديدة التي يحتمل أن تؤثر على الوضع الذي ندرسه. فإذا أردنا مثلاً دراسة استجابة المستهلك لهبوط

سعر سلعة يرغب في شرائها، علينا أن نفترض أن دخله الشخصي، وذوقه، وأسعار السلع ذات العلاقة، تبقى ثابتة. وإذا كان هناك اعتقاد في إمكان تغير بعض هذه العوامل التي افترضنا ثباتها، فإن هذا يمكن دراسته، بعد تقصي أثر العامل الذي تم اختياره، وهو سعر السلعة في المثال السابق. ويمكن استخدام هذا الأسلوب دون خطورة، بشرط أن لا ننسى أننا افترضنا ثبات بقية العوامل.

إن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية هي جوهر التحليل الاقتصادي، إلا أنها تقوم دائماً على افتراض ثبات العوامل الأخرى. فعندما نقول إن الكمية المطلوبة من سلعة من السلع هي دالة لسعرها، أو أن حجم المدخرات في اقتصاد من الاقتصادات هو دالة لمستوى الدخل، فإننا نفترض أن بعض العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب على السلعة أو في المدخرات تبقى ثابتة. وحتى في حالة استخدام دوال متعددة المتغيرات، فإن عوامل أخرى ستظل بعيدة عن الاعتبار. وحيث يكون سلوك الإنسان هو المستهدف بالدراسة، لا يمكن إدراج جميع العوامل المؤثرة في علاقة دالية واحدة.

إن العلاقات الدالية مساعدة جداً في التحليل الاقتصادي، وخاصة عندما يكون بإمكاننا تقدير أو حساب قيمة هذه الدالة بناء على بيانات إحصائية، حيث تساعدنا على استخلاص أو فصل أحد خيوط الواقع المتشابكة. ولكن الدوال التي تربط أوجه السلوك البشري، مثل الادخار، والاستثمار، والاستهلاك، وساعات العمل... إلخ. ببعض المتغيرات، فإنها تفترض دائماً وجود ترتيبات مؤسسية محددة، مثل: نظام الفائدة، والمنافسة، والملكية الخاصة... إلخ. لذا فإن أي تغير في الترتيبات المؤسسية لا بد وأن يستدعي إعادة النظر في العلاقات الدالية التي اكتشفها الاقتصاديون. كما أن القيم الإحصائية لأي دالة، ترتبط بصورة عامة بعنصري الزمان والمكان، ومن ثم لا يمكن أن نتعامل معها على أنها صحيحة عالمياً، وخاصة فيما يتعلق بالسلوك المحدد بمؤثرات ثقافية لا يمكن تطبيقها في بيئة ثقافية أخرى مختلفة. هب أننا نقبل الافتراض الذي يقول إن المدخرات هي دالة موجبة لنسبة الفائدة المبنية على أساس من الدراسة التجريبية في البلد (أ)، فإن هذا الافتراض قد لا ينطبق على البلد (ب)، حيث نجد قسماً كبيراً من السكان يعارضون الفائدة، وحيث النشاط المصرفي غير منتشر، وحيث توجد طرق أخرى أكثر شعبية للحصول على عائد لرأس المال النقدي. وهكذا، فإن الافتراض يكون بالتأكيد خارج الإطار تماماً في مجتمع ليس فيه مؤسسة الفائدة أصلاً.

بعد هذه التحذيرات، يصبح لزاماً على الأستاذ أن يعوّد الطلبة على أساليب التوصل إلى العلاقات الدالية في الاقتصاد، ويجب أن يكون الفرق واضحاً بين العلاقات الدالية ومجرد المتطابقات التي تعبر عن علاقات التساوي الصحيحة بالتعريف. كما يجب تعريف الطلبة على استخدام الجداول لإنشاء العلاقات الدالية، والرسوم البيانية التي توضح هذه العلاقات، وكذلك توضيح كيفية تمثيل العلاقات الدالية في شكل معادلات، وإمكانية إدخال أكثر من عامل كمتغيرات مستقلة مع المتغير التابع المبين على الجانب الأيسر من المعادلة.

٢/٣ قوانين الاقتصاد

إن دراسة العلاقات الدالية في الاقتصاد، قد تؤدي أحياناً إلى اكتشاف بعض القوانين؛ أي إلى علاقات دالية مقبولة عالمياً. وبعض هذه القوانين مرتبط بالسلوك البشري مثل قانون الطلب، في حين يرتبط البعض الآخر بالعالم الطبيعي مثل قانون الغلة المتناقصة^٢، الذي نقبله لأن عالم الطبيعة له خصائص ثابتة تخضع لسنن موحدة لا تتبدل. لكن القول بوجود "قانون" للسلوك البشري الذي تتوافر له حرية الاختيار، من المفروض أن يكون غير مقبول من حيث المبدأ. ولهذا من الأفضل أن نفهم عبارات مثل "قانون الطلب" على أنها تعبير عن اتجاهات غالباً ما تكون صحيحة، ولكن في ظل افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها والتي لا بد وأن توضح بالتفصيل في كل حالة.

١/٤ السوق: نطاقها وحدودها

إن عمليات السوق ليست هي الطريقة الوحيدة للتوصل إلى تلبية الحاجات، أو لتحقيق النمو الاقتصادي أو غيره من الأهداف الحيوية التي تتعلق بها في الحياة، إلا أنها ذات أهمية كبرى في مجتمع تسود فيه الملكية الخاصة وحرية التعاقد. وإن الترتيبات المؤسسية الإسلامية تعترف بالأهمية المركزية لعمليات السوق، ويسمح لها بالعمل شريطة أن تكون موافقة لأهداف الاقتصاد الإسلامي. ولهذا لا بد من فهم صحيح للكيفية التي تعمل بها السوق.

(٢) حتى هذا القانون قد واجه تحدياً بالغلة المتزايدة في بعض الصناعات في "الاقتصاد الجديد" مثل صناعة البرمجيات والاتصالات.

إن فكرة السوق والعرض والطلب يمكن أن تُقدّم للطالب بشكل عام في البداية، فمعظم الأفراد يمثلون جانب الطلب، كما يمثلون جانب العرض في الوقت نفسه. فنحن نطلب السلع والخدمات الاستهلاكية، ونعرض العمل وخدمات أخرى. والذين يملكون الأراضي، والمباني، والآلات وغيرها، يقومون ببيع هذه الأصول أو تأجيرها، في حين تقوم المنشآت التي تنتج وتعرض السلع والخدمات المختلفة بطلب عوامل الإنتاج والخدمات الإنتاجية التي تحتاج إليها هذه المنشآت. وكل شيء في السوق له سعر. والأسعار تجمع بين الطالبين والعرضيين معاً في عملية التبادل. وبالإضافة إلى كون الأسر مستهلكة، والمنشآت الاقتصادية منتجة، فإن الحكومة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى تظهر أيضاً في السوق في جانبي العرض والطلب. ومن المفيد شرح التدفق الدائري للحياة الاقتصادية من خلال رسوم بيانية مبسطة.

تعمل السوق بطريقة جيدة عندما تتعامل الوحدات الاقتصادية بأمانة وعدل وثقة. وبعد ذلك كلما كانت المعلومات متوافرة لجميع المهتمين كانت السوق أكفأ، ولكن عملها يفسد باستخدام مواقع القوة الاقتصادية للمصلحة الخاصة (على حساب المصلحة العامة). إن نقص المعلومات، ووجود الاحتيال والخداع، كل ذلك يؤدي إلى فشل السوق وإلى نقشي المخاطر الأخلاقية (Moral Hazard). ويتعامل الإسلام مع هذه المشكلات بالتوجيه الأخلاقي للمتعاملين الاقتصاديين وعن طريق تدخل السلطة الاجتماعية. ويمكن تقديم هذه المسائل باختصار للطلبة، تاركين التحليل المعمق لمستويات دراسية أعلى. ولكن لا يجب الادعاء بأن التوجه الأخلاقي يمكن أن يحل كل المشكلات.

٢/٤ العرض والطلب والأسعار التوازنية

تُشرح فكرة توازن الأسعار التي يحكمها العرض والطلب بمساعدة الجداول والمنحنيات البيانية. وبناءً على ذلك، فإن منحني الطلب السوقي بالنسبة لسلعة من السلع عادة ما يكون نازلاً من اليسار إلى اليمين، مشيراً إلى أنه كلما قل السعر، زادت الكمية المطلوبة من السلعة. وهناك استثناءات محتملة لهذه القاعدة يمكن أن يتم توضيح بعضها. ومع ذلك فمن الصعب تبرير هذا الشكل لمنحني الطلب السوقي تبريراً منطقيًا، ولهذا من الأفضل تأجيل مناقشته بصورة تفصيلية إلى مرحلة لاحقة.

ويبين جدول العرض ومنحنى العرض المبني على الجدول الكميات المعروضة من سلعة ما عند أسعارها المختلفة، ونحصل على منحنى العرض السوقي بالجمع الأفقي لمنحنيات العروض الفردية للبايعين. وتتجه منحنيات العرض بصورة عامة إلى أعلى، من اليسار إلى اليمين. ويعكس ذلك زيادة التكلفة الإنتاجية على المدى القصير. وقد يختلف شكل منحنى العرض، باختلاف الفترة الزمنية التي تؤخذ في التقدير، مثل العرض السوقي الفوري، والعرض قصير المدى الذي يسمح بحدوث تغير في العوامل المتغيرة فقط، ثم العرض بعيد المدى الذي يسمح بتغيرات فنية في التكنولوجيا، وربما تنتج عنه منحنيات عرض تختلف بين منحنى رأسي ومنحنى يتجه إلى الأسفل، من اليسار إلى اليمين وبين الوضع الرأسي. لكن المنحنيات التي تناسب التحليل الاقتصادي هي التي تكون عموماً متجهة إلى الأسفل من اليسار إلى اليمين، وهي مرتبطة بعرض السلع الاستهلاكية المصنعة، على المدى القصير. ولا مانع من استخدام هذا المنحنى لشرح آلية السوق، طالما بقينا نتذكر عند تعاملنا مع عرض أي سلعة من السلع، في فترة زمنية معينة، أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة. وهذا الاحتراز مهم بصفة خاصة عند التعامل مع عرض العمل المتمثل في العمالة (ساعات العمل) والخدمات الإنتاجية الأخرى. وأحد أسباب اختلاف السلوك بين عرض الخدمات الإنتاجية وعرض السلع الاستهلاكية المصنعة، هو أن هذا الأخير يشتمل على عنصر السلوك البشري (سلوك العامل، وصاحب رأس المال، ومالك الأرض... إلخ). بصورة مباشرة أكثر بالمقارنة مع عرض السلع الأخرى. وهناك فرق آخر مهم أيضاً، ويتمثل في أن مصطلح "تكلفة الإنتاج" ينطبق بصورة مختلفة اختلافاً كبيراً على الخدمات الإنتاجية، كما يختلف من خدمة إلى أخرى. لذا يمكن أن تؤجل الدراسة المفصلة لمنحنى العرض إلى مرحلة متقدمة، بينما يتم توضيح الفرق بين التحركات التي تتم على منحنى العرض نفسه، والتي تحدث نتيجة للتغير في سعر السلعة، وبين تحولات منحنى العرض نتيجة التغير في تكلفة عناصر الإنتاج.

ويتم تحديد السعر التوازني لسعر سلعة ما عند النقطة التي يتقاطع فيها منحنى العرض مع منحنى الطلب. والنتيجة تكون هي السعر الذي يصفى السوق، بمعنى أنه السعر الذي تتساوى عنده الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة من السلعة. ولذلك فهو السعر الذي يحكم السوق، ويجب التركيز على أهمية هذه النقطة بالنسبة للطلاب.

وتجب الإشارة هنا إلى أن ذلك يستلزم بقاء الأشياء الأخرى على حالها، منها أسعار السلع والخدمات الأخرى ذات الصلة. وتجدر الإشارة إلى أن التوازن الذي تمت دراسته آنفاً هو "توازن جزئي"، أو بعبارة أخرى: هو توازن سوق سلعة واحدة. وفي الحياة الواقعية، نادراً ما تبقى الأشياء الأخرى ثابتة، الأمر الذي يعني أن السوق ربما تظل دائماً غير متوازنة. لكن مع ذلك فإن التوازن الجزئي يعتبر أداة مفيدة جداً للتحليل الاقتصادي، لأنه يساعد على فهم الطريقة التي تعمل بها السوق. وإلى جانب ذلك، فهو يتطابق مع الحقيقة المشاهدة من العديد من الأسعار يتغير تغيراً طفيفاً خلال فترة زمنية طويلة. ولكن هذا لا يعني أن الأشياء الأخرى تظل ثابتة في الحقيقة.

إن ظاهرة استقرار الأسعار تعتمد على حقيقة مختلفة كلياً، وهي أن العرف والعادة يدخلان في تحديد الأسعار. ومن المناسب للمستهلك والمنتج أن لا يغيرا من الطلب والعرض كلما حدث تغير في العوامل الأخرى، مثل: الدخل، وأسعار السلع البديلة، وتكاليف الإنتاج... إلخ. وعلى كل حال، فإن الدراسة التفصيلية لهذه العوامل غير الاقتصادية التي تحدث في السوق يمكن أن توجّل إلى مرحلة لاحقة.

١/٥ التوزيع: الإيرادات والدخول

إن الدخول إلى السوق يتم من خلال القدرة الشرائية الناشئة من الدخل والثروة، فلا طلب بدون قدرة شرائية، ولا عرض بدون طلب. لذا يجب علينا أولاً مناقشة الكيفية التي يكسب بها الأفراد دخولهم، وهو ما يسمى "التوزيع"، وتأتي عادة بعد مناقشة الاستهلاك والإنتاج. ونحن هنا نقلب الترتيب للتأكيد على الأهمية القصوى للتوزيع الأولي للدخل والثروة في الحياة الاقتصادية، وهو الموضوع الذي عادة ما تتجاهله الكتب المنهجية التقليدية. وهذا ما يجعل الطالب يدرك أن طلب السوق، ومن ثم نموذج الإنتاج يحدد التوزيع الأولي للدخل والثروة. كما أن التأكيد على تلبية الحاجات المتعارف عليها عالمياً، وتحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى والمذكورة أعلاه، تحتم علينا تصحيح عدم التوازن من أصله، بدل محاولة تعديل النتائج النهائية للعملية.

دعنا الآن نتساءل عن الكيفية التي يتم بها الحصول على الدخل. إن أحد المصادر التي يحصل بها الإنسان على الدخل هي الملكية المكتسبة أو الموروثة. فبعض الأصول

كالسيارة والمنزل... إلخ، لها القدرة على تلبية الحاجة بصورة مباشرة، وهناك أصول أخرى كالأراضي، والعقارات، والآلات، والنقود، والسبائك، والأسهم، والبضائع المخزونة... إلخ، يمكن أن تدر تياراً من الدخول لأصحابها. وهناك مصدر آخر للدخل يتمثل في العمل، ويشمل العمل اليدوي، والخدمات المهنية المتخصصة، والخدمات الإدارية، والتنظيم. وتعتمد نوعية العمل بالنسبة لكل شخص على التعليم والتدريب اللذين تلقاهما أو أمكنه الحصول عليهما. وإلى جانب ذلك، تعد الصحة والتغذية من العناصر المهمة في تحديد العمل كما وكيفاً. والدخل الذي يحصل عليه الإنسان من العمل المعين هو في الغالب دخل تعاقدى، مثل المرتبات والأجور. أما أرباح التنظيم، فهي تتميز عن الدخل التعاقدى بأنها غير تعاقدية، وغير مؤكدة، ونوع العمل فيها له صبغة خاصة، وهي اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد، وتحمل نتائج هذه القرارات، كما سيتم شرح ذلك أدناه.

وهناك مصدر آخر كذلك من مصادر الدخول يتمثل في المنح التي تأتي من الأفراد والمؤسسات والدولة لرفع المعاناة عن الناس وتمكينهم من تلبية حاجاتهم. وهي تمنح أيضاً اعترافاً بالتقدير لما يقدمه العلماء، والشعراء، والعاملون في الحقل الاجتماعي، والبياطرة... إلخ. وفي بعض الأحيان، يؤخذ بعين الاعتبار كل من الحاجة والتقدير مقابل الخدمات المقدمة أو التي ينتظر أن تقدم. فالمنح تؤدي دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية، وخاصة إذا أخذنا في الحسبان المنح التي تقدم في نطاق الأسرة، بالإضافة إلى برامج الرفاه التي توفرها الدول الحديثة.

وفيما تبقى نقوم بدراسة الأنواع المختلفة للدخل بشيء من التفصيل.

٢/٥ العمل والأجر

يستخدم الاقتصاديون العرض والطلب كأداتين لدراسة تحديد الأجور بالطريقة نفسها التي يستخدمونها في تحديد جميع الأسعار، ويعتبرون الطلب على العمل طلباً مشتقاً كالطلب على أي عامل آخر من عوامل الإنتاج. ومن الضروري شرح مفهوم الطلب المشتق، وما ينشأ عنه من الإنتاجية المادية، وقيمة الناتج، والإنتاجية الإيرادية. كما يجب إلقاء الضوء على الصعوبات المتعلقة بحساب الإنتاجية الإيرادية الحدية للعمل، وبناء منحنى الطلب على العمل على أساسه. ويأتي القصور في نظرية الإنتاجية الحدية بصورة أساسية من عدم تحقق الشروط

المثالية في السوق، مثل عدم قابلية القسمة، والانتقال، والمعلومات... إلخ. وهناك مصدر آخر للقصور، يتمثل في افتراض ثبات الغلة بالنسبة للحجم. ويمكن مناقشة هذه الناحية بالرجوع إلى الكتابات الكثيرة حول الموضوع. ومن نواحي القصور الأخرى التي تثير التحفظ إزاء نظرية الإنتاجية الحدية للأجور نشير إلى العوامل المؤسسية والتاريخية التي تؤدي إلى جمود هيكل الأجور، واستمرار الفروق في الأجور. وبعد مناقشة أوجه القصور المذكورة، يمكن أن نقبي على نظرية الإنتاجية الحدية كأساس للطلب على العمل، نظراً لعدم وجود بديل عنها. لكن ذلك يجب ألا ينسبنا وجوه القصور في تلك النظرية، بل يجب أن تظل في الحسبان عند تطبيق النظرية في أي حالة من الحالات.

عرض العمل هو أيضاً مسألة معقدة، ذلك أن منحى العرض الفردي في شكله العام يتجه إلى الأعلى من الشمال إلى اليمين، وينطوي على افتراض أن العمل كله يشتمل على عنصر الألم (أو المنفعة السلبية) الذي يزداد بازدياد ساعات العمل. وهذا ليس صحيحاً دائماً، لأن عدم وجود العمل نفسه يكون مؤلماً في الغالب، بغض النظر عن خسارة الدخل الناجمة عن ذلك. وبعبارة أخرى فإن العمل المفيد يعد من حاجات الإنسان الأساسية. ومحاولة إهمال هذه المسألة باستخدام منحنيات السواء بين وقت الفراغ وساعات العمل لا يحل المشكلة، لأن الفراغ لا يشكل بديلاً لنوع العمل الذي يُنظر إليه على أنه حاجة أساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلوك البشري بالنظر إلى عرض العمل يتأثر إلى درجة كبيرة بالترتيبات المؤسسية في المجتمع. وإن وفرة المنح القائمة على أساس الحاجة، وفرص الاختيار الحقيقي بين أنواع العمل البديلة، وفرصة المشاركة في الإدارة... إلخ هي من العوامل التي تؤثر في قرار عرض العمل بطرق مختلفة. وإن اعتبار ساعات العمل وحدها دالة متزايدة لمعدل الأجر في الساعة يؤدي إلى تجاهل كل هذه "الأشياء الأخرى". وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يشتمل شكل منحى عرض العمل على جميع السكان وتكوينهم ومعدل نموهم.

وبين المنحنيين: منحنى عرض العمل الفردي ومنحنى عرض العمل في الاقتصاد، هناك منحنى عرض العمل الخاص بصناعة معينة، أو مؤسسة بعينها في هذه الصناعة. والمنحنى الصاعد، في الحالة الأولى، والمنحنى الأفقي (عرض غير محدود عند معدل الأجور السائد) في الحالة الأخرى، يمكن استخدامهما بغرض الشرح، مع الانتباه للاعتبارات المحددة التي تتعلق بالأشياء الأخرى عند التعامل مع حالة معينة.

وبالجمع بين منحني عرض العمل لصناعة ما، ومنحني طلب العمل لنفس الصناعة، يمكن تحديد الأجور لنوع معين من العمل يكون نتيجة للعرض والطلب. ويمكن تبرير المنحني الصاعد للعرض بالقول بأنه عندما تُعرض أجور أعلى في صناعة معينة، فإن هذا يجذب العمال من الصناعات الأخرى إلى هذه الصناعة، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. أما منحني طلب العمل الهابط على مستوى الصناعة، فيتوصل إليه بالجمع الأفقي لمنحنيات الطلب في مؤسسات هذه الصناعة، والتي هي بدورها مبنية على الإنتاجية الإيرادية الحديثة لهذه المؤسسات.

وهذا يقوم على الافتراض القائل بأن كل متعامل اقتصادي يسعى إلى تعظيم ربحه، وكل عامل يسعى إلى تعظيم أجره. والآن دعونا ندخل تعديلاً على هذا الافتراض، فنفترض أيضاً أن العمال، ورب العمل أي المنتج، ربما يهتم بعضهم ببعض، مع اهتمامهم بالآخرين في المجتمع من عمال، ومنتجين، ومستهلكين... إلخ، وفيما يلي بعض الحالات التي يمكن أن تبرز نتيجة لهذا الافتراض:

(أ) ربما يكون هناك تزايد في الغلة بالنسبة للحجم بحيث يكون مجموع الناتج من الإيراد أكبر من مجموع النواتج الحديثة، الأمر الذي يمكن المنتج من دفع أجور أعلى من الإنتاجية الإيرادية للعامل، إذا اقتضى الأمر ذلك.

(ب) ربما يدفع للعامل أجر أعلى من الإنتاجية الإيرادية الحديثة، على حساب العائد على رأس المال والتنظيم إذا اقتضى الأمر ذلك.

(ج) ربما يوافق المستهلكون على سعر أعلى بحيث ترتفع الإنتاجية الإيرادية الحديثة للعمل، ويحصل بذلك على أجر أعلى، إذا اقتضى الأمر. وهذا شبيه بضريبة على الوحدات المنتجة يدفعها مستهلكو المنتج وتضاف حصائلها إلى الأجور.

(د) ربما يوافق العمال على أجر يقل عن الإنتاجية الإيرادية الحديثة، وبذلك يمكن إعادة استثمار الأرباح الزائدة في الصناعة نفسها لتوليد المزيد من فرص العمل، أو تتاح الإمكانية للمنتجين بتخفيض سعر السلعة لصالح المستهلكين (والسعر المنخفض يؤدي في النهاية إلى تخفيض الإنتاجية الإيرادية الحديثة وجعلها مساوية لمعدل الأجر المنخفض).

وللوصول إلى استنتاج صحيح في أي حالة محددة من هذه الاحتمالات، وفي إطار تعاوني تتخذ فيه قرارات ذات تأثير على عدة أطراف عن طريق الشورى، وكل متعامل اقتصادي يأخذ مصالح الآخرين بعين الاعتبار، فإن أيًا من هذه الاحتمالات لا يمكن استبعاده بسهولة. ولكن قد لا تكون هذه حالة اعتيادية، وإنما تحدث فقط أثناء كفاح الناس لإخراج أنفسهم من حالة الفقر، أو أثناء التعامل مع حالة طوارئ مثل الحرب أو كارثة طبيعية. ويمكن الاستمرار في استخدام نظرية الإنتاجية الحدية ومنحنى العرض العادي كعنصرين ملائمين لتوازن تنافسي طويل الأمد في دراسة الأجور، إلا أنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار العوامل الجديدة المتعلقة بدوافع المتعاملين الاقتصاديين، والترتيبات المؤسسية المفترضة أعلاه، وذلك للوصول إلى النتيجة في وضع محدد.

كما يجب أيضًا أن تؤخذ بعين الاعتبار المساومة الجماعية ودور الحكومة في التسويات الخاصة بالأجور، بالإضافة إلى مناقشة مزايا ومساوئ التشريعات الخاصة بالحد الأدنى من الأجر. والنقطة التي تتم مناقشتها هنا هي: عندما يكون العمال وأرباب العمل مهتمين فقط بمصالحهم الخاصة، وغير مباليين بمصلحة الطرف الآخر، أو بمصلحة المجتمع، فإن المواجهة تحدث بين الطرفين، يصبح من الصعوبة أن يساهم تدخل الحكومة في حلها على المدى الطويل. أما عندما يكون كل فريق مقدراً لمصالح الفريق الآخر ومصالح المجتمع بصورة عامة، ويتفق الجميع على اتخاذ القرارات عن طريق الشورى، ففي هذه الحالة، يصبح من السهل تحقيق السلام الصناعي. وما ورد ذكره لا يعدو كونه مؤشرات فقط لبعض الاحتمالات من هذا النوع. ويمكن التركيز هنا على دور المعلومات وعلى أثر الرأي العام.

والعمال في مواجهة الصناعة، والعمال المنظمون في مواجهة أرباب العمل المنظمين، هذه المسألة تدخلنا في إشكالية القوة في علم الاقتصاد: من له القوة ومتى وإلى أي حد تستعمل... إلخ. علينا أن نتجنب هذه الإشكالية ونؤجلها إلى مقرر دراسي آخر تحت عنوان العمل والعلاقات الصناعية. ومن الضروري أن ننبه هنا إلى أن استخدام القوة الاقتصادية في إطار التعظيم لا ينتهي إلا بالنزاع الذي لا يستطيع السوق حله. أما الإسلام فيتعامل مع المشكلة على المستويات الثلاثة: توزيع القوة الاقتصادية بصورة أكثر عدلاً، تحديد التعظيم، وفي آخر المطاف تدخل السلطة الاجتماعية في السوق. ويمكن التعرض باختصار لهذه المسائل وترك التفاصيل إلى مقرر دراسي آخر يختص بالعمل والعلاقات الصناعية.

١/٦ الربح والمشاركة في الربح

بدلاً من العمل بأجر تعاقدى ثابت، يستطيع الإنسان أن يكون حرّاً في المخاطرة بخدماته وتعريضها لعدم التأكد، متوقعاً الحصول على عائد (قد يتحقق أو لا يتحقق). فإذا فعل ذلك وحصل على رأس مال نقدي أو عيني من شخص آخر (أو من مؤسسة) على أساس المشاركة في الربح، فمن الأفضل في هذه الحالة أن يسمى منظماً، وسناقش دخله أدناه. وحتى العامل غير الماهر يمكنه الدخول في نظام شراكة مع عامل آخر، سواء كان هذا الأخير ماهراً أو غير ماهر، بحيث يقوم الاثنان بعمل مشترك، مثل النقل، أو الخياطة، أو الغسل، أو غير ذلك، ويقتسمان العائد الصافي بنسب يتفقان عليها. كذلك يستطع المهنيون مثل المحاميين والمهندسين والأطباء وغيرهم، التجمع في مؤسسة تقدم الخدمات الاستشارية، واقتسام العوائد الصافية وفق نسب يتفقون عليها. وتختلف هذه الأنواع من الدخول عن الأجور، لأنها غير ثابتة تعاقدياً، بل هي أقرب في طبيعتها إلى المشاركة في الربح والخسارة.

وبما أن الفائدة محرمة في الاقتصاد الإسلامي، فإن كلاً من العائد على التنظيم وعلى رأس المال النقدي يكون في شكل أرباح، ولكن هناك فرق شاسع بينهما، إذ الفائدة قد تكون موجبة أو صفراً، أما الربح فقد يكون موجباً، أو صفراً، أو سالباً. وتقسم الربح المشترك والنتائج عن التنظيم ورأس المال إلى حصتين: واحدة للمنظم والأخرى لرب المال، ما هي إلا عملية تعاقدية. وسوف نميز عائد المنظم باسم الربح، وعائد رأس المال باسم حصة الربح، وكلاهما يندرج تحت الربح الإجمالي للمشروع المشترك. وهذا التمييز يسهل التحليل على الرغم من أن المنظم قد يكون أحياناً هو نفسه رب المال، فيؤول إليه حينئذ الربح كله. لكن الغالب هو أن يحصل المنظم على رأس المال النقدي من فرد آخر أو مؤسسة. والطريقة الوحيدة التي يستطيع بها ذلك تقوم على أساس حصة نسبية من الربح تعطى لمورد رأس المال. وفي حالة عدم تحقق أي ربح ولا خسارة، يعود لمورد رأس المال رأس ماله فقط، فتكون حصة الربح صفراً حينئذ. وإذا وقعت خسارة تحملها مورد رأس المال، بحيث تطرح من رأس ماله قبل إعادته إليه، وتكون حصة الربح حينئذ سالبة^(٣).

(٣) إن رأس المال المقترض والمضمون إعادته لا يستحق أي عائد، لذلك فإن الاقتراض ليس طريقة عادية للحصول على أموال استثمارية في اقتصاد خال من الفائدة.

بعد هذا الشرح لطبيعة الربح وحصّة الربح، يمكن مناقشة كيفية تحديدهما. فالعائد المشترك على رأس المال والتنظيم (إجمالي الربح الذي تصرف منه حصّة الربح لمورد رأس المال) هو الفرق بين إجمالي إيراد المنشأة وإجمالي تكاليفها. وقوتا العرض والطلب اللتان تحددان أسعار منتجات المنشأة، وخدماتها الإنتاجية، والمواد الخام المستخدمة في إنتاج المنشأة، تحددان أيضًا العائد على رأس المال والتنظيم. وبالرغم من أن هذا صحيح بالنسبة للتحليل الاقتصادي الجزئي، إلا أن متوسط مستوى الربح لا يمكن شرحه دون تحليل اقتصادي كلي، يتضمن مستوى الدخل، وعلى المدى الطويل بعض العوامل الأخرى مثل حالة التكنولوجيا وعرض التنظيم. وهذا ما يمكن التطرق إليه في مرحلة متأخرة.

ويتأثر تقسيم العائد المشترك بين رأس المال والتنظيم في شكل أرباح للمنظم وحصّة من الأرباح لمورد رأس المال بقوتي العرض والطلب أيضًا. والمتغيران اللذان يؤثران في هذا التقسيم، في اقتصاد خال من الفائدة وقائم على المشاركة في الأرباح، هما النسبتان التعاقديتان لاقتسام الأرباح: الأولى بين المودع والمصرف أو أي مؤسسة مالية أخرى وسيطة، والثانية بين المصرف والمنظم. أما دراسة الكيفية التي يتم بموجبها تحديد هاتين النسبتين فنأتي عليها في مرحلة متأخرة. ولإكمال الصورة، فإن هذه الدراسة يجب أن يصحبها شرح لسوق الأسهم، لتحديد نسبة العائد على رأس مال المساهمين خارج نطاق المصارف.

والذين اعتادوا على التحليل التقليدي لعائد رأس المال، سيفقدون (في مناقشتنا هذه) أي ذكر لإنتاجية رأس المال التي يستخدمونها كوسيلة لتفسير نسبة الفائدة. وحقيقة الأمر أن الإنتاجية القيمة لرأس المال غير مؤكدة، ولا يوجد أساس منطقي لاعتبارها موجبة في جميع الظروف. فالفائدة ظاهرة مؤسسية خاصة بالاقتصاد الرأسمالي. ومؤسسة الفائدة هي التي تعطي إنتاجية قيمة موجبة لرأس المال النقدي المستثمر في مشروع إنتاجي. أما في نظام خال من الفائدة، فإن العائد على رأس المال مرتبط ارتباطًا وثيقًا بعائد التنظيم، ومن ثم يمكن فصل أحدهما عن الآخر على أساس اتفاق مسبق. والعائد على رأس المال النقدي، والذي سميناه حصّة الربح، يكون إما إيجابيًا، أو مساويًا للصفر، أو سالبًا، وذلك بحسب النتائج الفعلية للمشروع الإنتاجي. وإذا تكبد المشروع خسارة، صارت حصّة الربح سالبة، وتُحمّل الخسارة على صاحب رأس المال. أما السلع الرأسمالية التي تختلف عن رأس المال النقدي، فإن إنتاجيتها القيمة المتوقعة تنعكس في إيجاراتها في السوق كما سنبين أدناه.

١/٧ الدخل الناتج عن الملكية: الربيع والإيجارات وحصص الأرباح

أحد أهم مصادر الدخل هو الملكية، وإذا كانت الملكية في صورة رأس مال نقدي، فقد رأينا كيف تعود حصة من الربح لمالك رأس مال نقدي يوافق على تعريضه للمخاطرة وعدم التأكد. وملكية الأرض يمكن أن تجني ريعاً، وفي هذه الحالة يكون الربيع ثمناً للمنافع المتولدة من استخدام الأرض لعدة أغراض كالبناء والزراعة. ويتحدد معدل ريع الوحدة من الأرض من خلال قوتي العرض والطلب. وكذلك تعود العقارات بمختلف أنواعها ببيع على أصحابها، وهو ثمن المنافع المتولدة منها. ويخضع هو الآخر لقوتي العرض والطلب. وتؤجر الآليات، والمعدات، والمركبات، وسلع معمرة أخرى، مقابل عائدات تسمى "إيجارات"، للتفريق بينها وبين العائدات على الأراضي والمباني، والتي هي أثمان الخدمات التي تقدمها هذه السلع المعمرة، والمحددة أيضاً بالعرض والطلب.

وهناك طريقة أخرى للحصول على دخل من الملكية، وذلك من خلال تعريضها للمخاطرة وعدم التأكد في مشاريع إنتاجية على أساس اقتسام الأرباح. فمالك الأرض الزراعية مثلاً يمكنه الدخول في اتفاقية مع مزارع، يقدم له فيها الأرض والبذور، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي المطلوب، ويقتسمان المحصول بنسب يتفقان عليها.

كذلك يمكن لصاحب مركبة، سيارة أجرة مثلاً، الاتفاق مع شخص آخر يتولى قيادتها على أن يقتسم الاثنان الدخل اليومي بنسب يحددها الاتفاق. وهنا يتحمل صاحب المركبة نفقات صيانتها وإصلاحها. وبنفس الطريقة، يمكن أن يعرض أصحاب العقارات والآليات والسلع المعمرة الأخرى سلعهم هذه على التجار، والصناع، وغيرهم، ليشاركوا بها في مشاريع بشرط اقتسام العوائد. وهذه العوائد تكون في صورة حصص أرباح، وليس في صورة ريع أو إيجار، لكننا نشير إليها باسم الدخل العائد من الملكية، وهو دخل يأخذ في الغالب صفة ريع أو إيجار.

ورأس المال النقدي بالرغم من أنه نوع من الملكية إلا أنه لا يؤجر، وهو بخلاف الأرض والسلع المعمرة الأخرى لا يدخل في العملية الإنتاجية (مباشرة) إلا إذا تم تحويله إلى سلع وخدمات. والربيع والإيجار هما أثمان للمنافع والخدمات المتولدة من هذه السلع المعمرة، وهما من العائدات التي تستمر باستمرار السلع المعمرة في القدرة على تقديم خدماتها. وفي حالة وقوع حادث يؤدي إلى خراب السلعة أو يعيقها عن تقديم خدماتها التي تؤجر من أجلها،

فإن الالتزام بمواصلة دفع الإيجار يصبح لاغياً، ويتحمل مالك السلعة، لا المستأجر، أي خسارة تلحق بها. ورأس المال النقدي، الذي يتم تسليفه بشروط تضمن استرداده، لا يتعلق بهذه الفئة.

وقد فرق الاقتصاديون بين الربيع المبني على ندرة الأرض والربيع الناجم عن التفاضل في الخصوبة والموقع. ويجب أن يتم شرح هذا الفرق المفيد. وربما يتم التطرق إلى المزيد حول طبيعة الإيجار الاقتصادي وتطبيقاته في مراحل لاحقة.

١/٨ المنح

كما لاحظنا أعلاه، فإن المنح تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الحديث. بل يجب أن تلعب هذا الدور إذا أُريد لاقتصاد السوق أن يؤدي دوراً مركزياً في مجتمع له أهداف يسعى إليها، ومنها تأمين تلبية الحاجات الأساسية لجميع البشر. والإسلام يقدم المنح في عدة أشكال، أولها: المنح الإلزامية بين الأسر أو ضمن الأسرة الواحدة. وثانيها: الزكاة، وهي نسبة محددة تؤخذ من ثروة الأغنياء لتحول (نقداً أو عيناً) إلى فئات معينة من الناس، على أساس الحاجة في غالب الأحوال. وأخيراً في حالة عدم وفاء هذين النوعين من المنح بجميع الحاجات، يصبح لزاماً على الدولة الإسلامية أن تجبي المال من كل شخص يستطيع العطاء لتلبية حاجة الجميع. وعلى المدى الطويل ربما يكون من الصعب الاستمرار في مثل هذه الجباية دون اتخاذ الإجراءات المناسبة للنمو والتنمية، مع تبني سياسات توزيع توجه الدخل والثروة الإضافيتين نحو الفقراء. ولا نقترح الدخول في تفصيل هذه المسألة في هذه المرحلة. والنقطة المناسبة هنا هي أن يوجه الدخل الكافي إلى الذين لا يحصلون على دخل، سواء في شكل أجر أو ريع أو أرباح أو حصص أرباح، لتمكينهم من تلبية حاجاتهم. وينطبق ذلك أيضاً على الذين يحصلون على دخل من المصادر السابقة لكنه لا يكفي لتلبية حاجاتهم.

إن ضمان حد أدنى من المعيشة عن طريق المنح، والمتوقف على شرط أن الأشخاص الذين يتلقون هذه المنح يبذلون كل جهودهم للحصول على ما يمكن الحصول عليه من رزق، يوسع نطاق الوصول إلى السوق، ويتيح حرية أكبر لجميع وحدات القرار الاقتصادي. وطالما تم تأمين الحد الأدنى من المصالح العامة، تصبح المصلحة الخاصة في وضع يبعتها عن أن تكون الدافع لسياسات تلحق الضرر بمصالح الآخرين، وعن أن تأخذ المنافسة أي شكل من الأشكال الهدامة. وبمعنى آخر، عندما يُضمن حد أدنى من المعيشة، يصبح الصراع غير

الإنساني من أجل البقاء مسألة غير ضرورية. وعندما تكون مسؤولية مساعدة الفقراء ملقاة على عاتق الأغنياء، فإن الطرق المؤدية للغنى والتي ينتج عنها فقر تهزم نفسها بنفسها (self-defeating). ومن ثم يجب اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تقليل المخاطر في ضوء تجربة دول الرفاه الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية.

١/٩ الإنتاج: دوافع المنتج

يتم الإنتاج في اقتصاد السوق من أجل الربح، فالمنتجون يؤجرون الخدمات الإنتاجية، وينظمون الإنتاج بنية بيع المنتج بسعر أعلى من التكلفة، بحيث يكون الفرق هو الأرباح التي تعود عليهم في شكل دخل. لكن الافتراض التقليدي بأن الأرباح هي الدافع الوحيد للمنتجين، وأنهم يحاولون تعظيم أرباحهم، هو افتراض غير مقبول، لأنه يتجاهل عددًا من العناصر المهمة المرتبطة بالموضوع. فالمنتجون كسائر البشر تحركهم دوافع أخرى عديدة. فبالإضافة إلى مراعاتهم للعادات والتقاليد، فإنهم يهتمون بسمعتهم وصورتهم، فهم أعضاء في المجتمع، فعليهم أن يهتموا بالجوانب الاجتماعية، إلى جانب اهتمامهم بدخولهم الخاصة. وهذه نظرة تنطبق على المجتمعات المعاصرة. ففي المجتمع الإسلامي يفترض في الفرد المسلم أن يضع مصالح الآخرين في حسابه. فالربح أحد الدوافع، لكن الرغبة في خدمة المجتمع بإنتاج ما يحتاجه الآخرون أو تطويره (ماديًا أو معنويًا أو جماليًا)، تدخل هي أيضًا في الاعتبار. وفي ظروف معينة، يكون إنتاج السلع والخدمات ذات الأهمية أو السلع التي تكون هناك حاجة إليها من أجل الدفاع عن المجتمع وأمنه، أمرًا يعده الأفراد واجبًا لا بد منه. وقد تكون الرغبة في توفير فرص العمل أحد الدوافع أيضًا في الظروف التي تكون فيها البطالة منتشرة. وإلى جانب هذه الدوافع ذات العلاقة بمصالح المجتمع، فإن بعض الأفراد ربما يحركهم التطلع إلى القوة والجاه اللذين يجلبهما امتلاك منشأة كبيرة. فلا مفر من تعدد الأهداف في تحليل سلوكيات المنتجين، بالرغم من أن قائمة الأهداف الممكنة تبقى مفتوحة للنقاش.

وما قلناه حول دوافع المنتجين ينطبق أيضًا على دوافع صاحب رأس المال النقدي الذي يسعى للحصول على دخل ينجم عن استخدام هذا المال. فهو يسعى للحصول على عائد من رأس المال، سواء استخدمه هو شخصيًا، أو قدمه لمنتج آخر على أساس المشاركة في الربح. وبالرغم من ذلك، فليس واقعيًا افتراض أن الربح هو دافعه الوحيد، أو أنه يسعى دائمًا إلى تعظيم أرباحه. نعم يسعى صاحب رأس المال للحصول على أرباح، لكنه في الوقت نفسه

يرغب في خدمة بعض الأهداف الأخرى التي ورد ذكرها أعلاه، لأنه هو أيضا يهتم بالآخرين، ويرغب في خدمة المجتمع. فقد يكون مهتمًا بفرص الاستثمار الأخلاقية أو التي تكون صديقة للبيئة (environment-friendly). فمعدل العائد على رأس المال، أو الربح الذي يرضى به مورّد رأس المال أو المنتج يعتمد على مجموعة الأهداف المختلطة التي يسعيان إليها، إذ قد يكون معدل الربح المتوقع متدنيًا، لكنه يقترن بتحقيق هدف اجتماعي عام كإنتاج السلع والخدمات الضرورية أو إيجاد فرص عمل لصالح العاطلين، فربما يكون هذا مقنعًا لبعض أصحاب رؤوس الأموال والمنتجين، في حين يرفض آخرون القيام بمثل هذا المشروع إلا إذا توقعوا معدلات أعلى من الربح. فبمجرد حصول المنتج على رأس المال النقدي المطلوب، يشرع في تنظيم الإنتاج، بطريقة يحقق فيها معدل العائد المتوقع إلى جانب الأهداف الأخرى. وهذا ينطبق أيضًا على الحالة التي يكون فيها المنتج نفسه هو صاحب رأس المال النقدي المستخدم. وهذا يستلزم دخول معدل العائد المتوقع في حساب التكلفة الخاصة بالمنتج. وهي نقطة سوف نتعرض لها أدناه.

٢/٩ تكاليف الإنتاج وقانون الغلة المتناقصة

تتطوي عملية الإنتاج بصفة عامة على استخدام بعض عناصر الإنتاج الثابتة مثل الأراضي، والمباني، والآلات... إلخ، إلى جانب بعض العناصر المتغيرة مثل خدمات العمال المهرة وغير المهرة. ويلاحظ أن الزيادة في بعض المدخلات المتغيرة مع ثبات مدخلات أخرى في ظل تكنولوجيا معينة، تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي. لكن بعد نقطة ما تبدأ الزيادة في الناتج، الناجمة عن زيادة المدخلات، في التناقص شيئًا فشيئًا. وهذا ما يعرف بقانون الغلة المتناقصة للمدخلات المتغيرة. يجب شرح هذا القانون عن طريق تقديم بعض الأمثلة، كما يجب التنبيه إلى أن هذا القانون يفترض حالة تكنولوجيا معينة. ويلاحظ عبر التاريخ البشري، أن التحسينات التقنية إلى جانب المعرفة تؤدي دورًا في تحييد آثار هذا القانون، لكن خلال فترة محددة وتكنولوجيا معينة، والنتيجة المهمة لهذا القانون، هي تصاعد منحنى التكلفة المتغيرة ومنحنى التكلفة المتوسطة للمنشأة.

ويحسن التعريف بمنحنيات الناتج المتساوي لاستنتاج منحنيات التكلفة الصاعدة. وقد تستخدم أيضًا منحنيات الناتج المتساوي لشرح فكرة الغلة بالنسبة للحجم.

١/١٠ تمويل المنشأة وتكلفة رأس المال

إن منحنيات الناتج المتساوي تتعامل مع الإنتاج على أساس مقادير حقيقية. ولكن المنشأة تحتاج إلى رأس مال نقدي للحصول على عوامل إنتاج حقيقية، مثل: رأس المال، والعمل، والأرض... إلخ. وفي النهاية فإن الإنتاج سيمول ذاته، عندما تباع المنتجات في السوق وتدر دخلاً، لكن المنشأة تتحمل تكاليف يتحملها أصحاب عوامل الإنتاج خلال عملية الإنتاج، قبل أن يتم الحصول على الإيرادات، ولهذا تحتاج المنشأة إلى رأس مال نقدي لفترة من الزمن. ويمكن للمنتج استثمار رأس ماله الخاص إذا كان يملك ما يكفي منه، كما يمكنه أن يدعو من يرغب في المساهمة معه، أو يحصل على رأس المال النقدي على أساس المشاركة في الربح. كما يمكن الحصول على رأس المال عن طريق بيع الأسهم، بحيث يكون للمساهمين حقوق الملكية (التي قد تعطيههم أو لا تعطيههم حق التصويت في إدارة المنشأة). ويمكن أيضاً الحصول على رأس المال النقدي من وسيط مالي، كمصرف مثلاً، على أساس المشاركة في الربح. وهؤلاء الذين يقدمون رؤوس أموالهم على أساس المشاركة في الأرباح لا يملكون المنشأة، ولا يحق لهم التدخل في شؤونها الإدارية اليومية. ومن هنا يمكن القول بأن رأس المال النقدي لا يأتي في المجتمع الإسلامي في شكل قروض، لأن المقرضين لا يجوز لهم الحصول على عائد نظير التمويل.

وسواء أكان رأس المال مملوكاً للمنتج نفسه، أو للمساهمين، أو لأحد المصارف، فإن عائدًا إيجابيًا يكون متوقعًا نتيجة استثمار رأس المال النقدي في عملية الإنتاج. ولن تستطيع المنشأة الاستمرار في عملها إذا لم يتحقق هذا التوقع. فهناك معدل إيجابي متوقع من العائد على رأس المال يتناسب مع معدل العائد الجاري في سوق الأسهم العامة، و/أو المتحقق على الأموال المقدمة على أساس المشاركة في الربح، ولا بد للمنظم من استخدامه على أنه تكلفة لرأس المال النقدي، حتى يكون بإمكانه تحقيق توقعات الملاك الذين يقدمون رأس المال النقدي. ومن المهم أن يتم التفريق بين عنصر التكلفة هذا، والعناصر الأخرى الثابتة تعاقدياً، مثل الأجر والربح، فهذه الأخيرة هي واجبة السداد أيًا كانت نتيجة المشروع وحجم إيراداته. ومعدل العائد المتوقع على رأس المال، هو وسيلة حسابية تتبناها المنشأة لتمكينها من الوفاء بتوقعات مورد رأس المال، ومن الاستمرار في العمل، وهي تترك مع ذلك أن المبلغ الفعلي الواجب دفعه لمقدم رأس المال النقدي سيكون مرتبطاً بالنتائج أو الإيرادات الفعلية للمشروع. وهناك أيضاً فرق

مهم بين العائد على رأس المال كعنصر تكلفة، وعناصر التكلفة الأخرى. فالعائد على رأس المال يحدد دائماً كنسبة مئوية من عائدات المشروع، وربح المنظم والعائد على رأس المال دائماً يرتبط أحدهما بالآخر. فبمجرد الاتفاق على نسبة اقتسام الربح، لن يستطيع حتى المنظم نفسه تأمين عائد على رأس المال مستقل عن أرباح المشروع.

ويتبع ذلك نقطتان مهمتان: النقطة الأولى تتمثل في أن العنصر الصحيح الواجب إدخاله في حساب التكلفة ليس هو العائد على رأس المال، بل هو معدل الربح المتوقع. وانطلاقاً من نسبة اقتسام الربح المحددة مسبقاً والمتعاقد عليها، ستحاول المنشأة تحقيق معدل ربح على رأس المال المستثمر، يدر عائداً على رأس المال النقدي يكون مرضياً للممولين. فمثلاً إذا تعاقد المنظم على تقديم نصف أرباح المشروع إلى الممول، وكان الممول لا يرضيه معدل يقل عن عشرة بالمائة، فإن المنظم سيبدل قسارى جهده من أجل تحقيق ربح بنسبة عشرين بالمائة. والنقطة الثانية التي يجب الإشارة إليها أيضاً هي أنه حتى عندما يدخل معدل الربح المتوقع كعنصر من عناصر التكلفة، فإنه يظل عنصراً مرناً ينقص مقداره ويزيد على المدى القصير. لكن حتى في الأجل الطويل، فإن إمكان تغيير نسبة المشاركة في الربح لكي تدر عائداً مرضياً على رأس المال النقدي يبقى محتفظاً بهذه المرونة. فمثلاً إذا أخذ المنظم باستراتيجية لا يتوقع أن تعود بأكثر من خمسة عشر بالمائة من الربح، فإنه يظل قادراً على إرضاء صاحب رأس المال النقدي بالتعاقد على إعطائه ثلثي الربح.

وفي مرحلة لاحقة، يمكن مناقشة كيفية تحديد نسبة المشاركة في الربح بحيث تراعي المعدل المتوقع لربح التنظيم، وتكون مرضية لتوقعات مورّد رأس المال، ولتوقع المنظم بخصوص العائد على رأس المال، بالحصول على دخل يتساوى على الأقل مع إيراداته البديلة. ووفقاً للتحليل التقليدي للمنشأة، فإن رأس المال العامل المطلوب لشراء المواد الخام، ودفع الأجور والرواتب والإيجارات، يمكن توفيره عن طريق الاقتراض. وبذلك تكون الفائدة المدفوعة بالمعدل السائد في السوق جزءاً من التكلفة المتغيرة للمنشأة. كذلك يشتمل منحنى التكلفة المتوسطة على مكافأة مقابل خدمات المنظم، كافية لاستمراره في الصناعة، ومساوية لإيراداته البديلة فيما لو عرض خدماته في سوق العمل. ومع افتراض البحث عن أقصى ربح، فإن نقطة التوازن تتحدد من خلال تقاطع منحنى التكلفة الحدية مع منحنى الإيراد الحدي، وتكون في حالة المنافسة التامة ملازمة لأدنى نقطة من منحنى متوسط التكلفة الكلية. كما أن

نقطة الإغلاق تتحدد بتقاطع منحنى التكلفة الحدية مع منحنى الإيراد الحدي وتكون في ظل المنافسة الكاملة ملائمة للنقطة الدنيا من منحنى متوسط التكلفة المتغيرة، وهذا لا يدع للمنشأة مجالاً للمناورة في حالة المنافسة ولو على المدى القصير. لكن الوضع يختلف، إذا كانت المنشأة تعمل برأس مال عامل حصلت عليه على أساس التمويل بالمشاركة في الربح، بدلاً من الافتراض بفائدة ثابتة. فهذه الحالة الأخيرة تستدعي التمييز بين التكاليف المتغيرة التي تشمل معدل الأرباح المتوقعة، والتكاليف المتغيرة التي لا تشملها. والعائد على رأس المال الذي تم الحصول عليه على أساس المشاركة في الربح، يجب أن يأتي من الأرباح، ولا يعد عنصراً من عناصر التكلفة التي تحدد بالتعاقد. ومن الواضح أن الفجوة بين منحنىي التكلفة المتغيرة المذكورين توفر درجة من المناورة في حالة التمويل بالمشاركة، الشيء الذي لا يتوافر في الأجل القصير في حالة التمويل بالفائدة بالنسبة لكل من نقطة التوازن ونقطة الإغلاق. أما على المدى الطويل فإن هذه الفجوة تختفي بسبب أن مقدمي رأس المال على أساس المشاركة في الأرباح لا بد وأن يحصلوا على العائد الذي يتوقعونه.

وهذا الفرق في مفهوم تكلفة رأس المال له دلالاته في استخدام منحنيات النتائج المتساوي لدراسة استعمال رأس المال بالنسبة إلى العمل أو رأس المال بالنسبة إلى الأرض في عملية الإنتاج. ولنفترض أن عنصر الأرض ثابت، وأن رأس المال والعمل يظهران على المحورين (س) و (ص) على التوالي، وأن منحنيات الناتج المتساوي توضح التوليفات العديدة المحتملة للعمل ورأس المال لإنتاج كمية معينة. في هذه الحالة، يرسم خط السعر بميل يوضح السعر النسبي للعمل ورأس المال. و تعطينا نقطة التماس بين هذا الخط ومنحنى الناتج المتساوي، المرتبط بمستوى الإنتاج المطلوب، التوليفة الأقل كلفة من العمل ورأس المال لإنتاج ذلك الناتج. ويلاحظ هنا أن رأس المال يعني رأس المال الثابت، مثل الآليات والتجهيزات وغيرها. و يجب أن يكون السعر الحقيقي لرأس المال في هذا السياق في صورة إيجار وليس في صورة معدل فائدة. غير أن التحليل التقليدي، يستخدم معدل الفائدة في السوق على أنه سعر رأس المال الثابت، طالما أن الاثنين (الإيجار ومعدل الفائدة) يجب أن يكونا متساويين في سوق المنافسة. ويلاحظ أن هذا لا ينطبق بالضرورة على حالة التمويل بالمشاركة، حيث لن يكون هناك معدل فائدة في مثل هذه الحالة، وإنما يكون هناك معدل متوقع من العائد على رأس المال النقدي المقدم على أساس المشاركة في الربح، وهو لا يمثل بنداً ثابتاً تعاقبياً يمكن أن يتساوى مع إيجارات رأس المال المادي. وربما يتحرك معدل الإيجارات على رأس المال المادي في اتجاه

مقارب لمعدل العائد المتوقع على رأس المال النقدي في السوق. لكن الفئة الواجب استخدامها في التحليل القائم على الرسم البياني المذكور آنفًا، هي معدل الإيجارات الثابت تعاقديًا، وليس المعدل غير التعاقدي المتوقع للربح. والجدير بالذكر أن هذا أيضًا يكون على المدى القصير، أما على المدى الطويل فإن العائد المتوقع على رأس المال النقدي يميل لأن يكون مساويًا لمعدل إيجارات السلع المعمرة.

دعونا الآن ننظر في حالة المنتج الذي يهيمه إيجاد المزيد من فرص العمل في ظروف تنتفي فيها البطالة. وتقتضي هذه الحالة التخلي عن التوليفة الخاصة بأقل تكلفة والتي برزت من خلال نقطة التماس بين خط السعر ومنحنى الناتج المتساوي في المثال السابق، واختيار نقطة يستخدم فيها مزيد من العمل في المنطقة التي إلى يمين نقطة التماس المذكورة، سيكون مشتملاً على تكلفة أعلى، عن كل وحدة من وحدات الناتج. وهذه المسألة غير واردة في النموذج التقليدي لسوق منافسة، إذ لا يمكن لأي منشأة منفردة الاستمرار إذا لجأت إلى مثل هذه السياسة. أما بالنسبة لنموذج المشاركة في الأرباح فمن الممكن للمنشأة أن تتبنى بمفردها هذه السياسة بشكل محدود ولفترة قصيرة، وذلك بسبب توافر إمكانية المناورة في هذه الحالة كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه، أي بسبب الفرق بين منحنى التكاليف المتغيرة الذي يتضمن معدل الربح المتوقع والمنحنى الذي لا يتضمنه. ولكي يكون هذا ممكناً على أساس أكثر قابلية للاستمرار، يجب أن تتبنى هذه السياسة جميع المنشآت العاملة في الصناعة. وكما تمت الإشارة آنفًا، هناك أيضًا طريق آخر لإيجاد مزيد من فرص العمل إذا كان العمال مستعدين لقبول معدل أقل من الأجور، بحيث يتغير تبعًا لذلك ميل خط السعر، لتصبح نقطة التماس الجديدة إلى يمين النقطة القديمة، ومشتملة على استخدام المزيد من العمل. وهذا يتطلب وجود تشاور بين المنظمين والعمال.

١/١١ توازن المنشأة والصناعة

يمكن استخدام منحنى الإيراد الحدي ومنحنى التكلفة الحدية لتحديد توازن ناتج المنشأة، طالما أن أهداف المنشأة محددة بوضوح، ويمكن تقديرها كميًا، كما أشير أعلاه. وتوازن المنشأة مفهوم مفيد بالرغم من أنه في واقع الأمر كثيرًا ما تكون المنشآت في حالة دائمة من عدم التوازن الناجم عن التغيرات في ظروف السوق. وينطبق هذا أيضًا على مفهوم التوازن في الصناعة.

وعندما يتوافر منحنى الطلب لمنهج ما، تكون هناك حاجة لمنحنى العرض للوصول إلى السعر التوازني للمنتج. ويمكن الحصول على هذا من خلال الجمع الأفقي لمنحنيات التكلفة الحدية لكل منشأة ابتداءً من نقطة الإغلاق فصاعداً. وفي البدء يكون المنحنى الذي يشتمل على كامل التكلفة بما في ذلك المعدل المتوقع للأرباح هو المناسب. ويكون منحنى الإيراد الحدي للمنشأة المنفردة عبارة عن خط أفقي عند السعر المحدد يتقاطع فيه منحنى العرض مع منحنى الطلب على مستوى الصناعة. لذا فإن عدد المنشآت في الصناعة المعنية يتعدل على افتراض تماثل منحنيات التكلفة لديها جميعاً إلى أن تصبح كل منشأة تكاد تغطي متوسط تكاليف الوحدة من الإنتاج، وعند ذلك تتساوى التكلفة الحدية مع التكلفة المتوسطة ومع الإيراد الحدي ($mr = mc = ac$). ويمكن شرح عملية التعديل بسهولة بمساعدة الأشكال البيانية التقليدية.

لنفترض الآن أن بعض المنشآت أو كلها قررت زيادة عرض الناتج، مضحية بجزء من الأرباح (الداخلية في منحنيات تكلفتها). في هذه الحالة، يصبح منحنى العرض الجديد إلى يمين منحنى العرض القديم، مؤدياً إلى ناتج أكبر وسعر أقل. ولا يتأثر بالضرورة عدد المنشآت في الصناعة، وقد تستمر كل منشأة في الإنتاج عند المستوى الأكثر كفاءة (عند نقطة التماس بين منحنى الإيراد الأفقي وأدنى نقطة على منحنى متوسط التكلفة الذي يأخذ شكل U).

وبنفس الطريقة يمكن متابعة نتائج السياسات الأخرى بالنسبة إلى بعض أو كل المنشآت في الصناعة نفسها، بمساعدة منحنيات الإيراد والتكلفة، طالما أن بالإمكان تحديد هذه السياسات تحديداً كمياً. وربما تكون هناك بعض المسائل الاجتماعية التي تستدعي الشورى بين المنتجين، أو بين المنتجين والمستهلكين، و/أو بين المنتجين والعمال. وبما أن سياسة الخيارات قابلة للتحديد الكمي، فإن متابعة نتائجها تتم بمساعدة هذا الأسلوب الفني.

يفترض التحليل السابق وجود عدد كبير من المشترين والبائعين إلى جانب وجود سلعة متجانسة. والانطلاق من هذين الشرطين يتم تحليله بالرجوع إلى النظريات التقليدية في الاحتكار، واحتكار القلة، والمنافسة الاحتكارية. وتجري هذه التحليلات كلها على افتراض سعي المنشأة إلى تعظيم ربحها. وعند تخفيف هذا الافتراض بقبول أهداف أخرى، فإن التمييز بين منحنيات التكلفة، التي تتضمن الأرباح المتوقعة، والتي لا تتضمن هذه الأرباح، يمكن استعمالها لتتبع هذه النتائج.

١/١٢ الاستهلاك: سلوك المستهلك وسلّم الحاجات البشرية

بافتراض وجود قوة شرائية، يقابلها سوق تتوافر فيها السلع والخدمات بأسعار محددة: كيف يقرر المستهلك ما يريد شراءه، وما الكمية التي يشتريها منه؟ بالرغم من أن المستهلك حر الاختيار، إلا أنه من المعقول أن نفترض أنه سيحاول البدء بتلبية حاجاته الأساسية: من طعام، وكساء، ومأوى، ورعاية طبية، وتعليم، ونقل... إلخ. وسيحاول تلبية هذه الحاجات، ليس لنفسه فقط، بل لأسرته أيضاً، ومن يعولهم إذا وجدوا. ويتحدد نوع وكمية هذه المشتريات لفترة من الزمن، من خلال العادات ومستوى المعيشة السائد (الذي يتحدد بدوره بمستوى دخل الفرد بالنسبة لأسعار السلع المعنية، وبالمعايير السائدة في المجتمع). وهذه المشتريات ليست ذات استجابة عالية للتغيرات الطفيفة في الأسعار. ومع ذلك فإن نظرية الإحلال التقليدية، مفيدة بالنسبة لأي حاجة محددة. فالمستهلك ربما يستبدل سلعة غذائية بأخرى، أو كساء بآخر، وفقاً لتغير الأسعار، لكن هذا لا ينطبق على حاجتين مختلفتين، مثل الحاجة إلى الغذاء والحاجة إلى المأوى، لأن هناك حدًا أدنى من كل منهما يعد ضروريًا للبقاء.

ومع انتقال المستهلك من أصناف السلع التي تلبى حاجاته الأساسية، إلى أصناف سلع أخرى أقل إلحاحًا، فإن عددًا من العوامل الاجتماعية والنفسية يزداد أهمية في اختيار هذه السلع والخدمات وكمياتها. ومما لاشك فيه أن التغير في الأسعار يؤثر في قرارات المشتري، ولكن من غير المؤكد دائمًا تحديد اتجاه هذا التأثير ومداه. والسلع في هذه المجموعة تلبى بصورة عامة أكثر من حاجة واحدة. فمثلاً: السيارة تدل على المنزلة الاجتماعية لصاحبها، وهي في الوقت نفسه وسيلة للمواصلات، وارتفاع سعر نموذج معين من السيارات قد يزيد من الإقبال عليه بوصفه رمزًا للمنزلة الاجتماعية، على الرغم من توافر السيارات البديلة، ذوات الأسعار الأقل، كوسيلة للمواصلات.

٢/١٢ تحليل المنفعة في سلوك المستهلك

بالرغم من أن الأسلوب التقليدي في التركيز على التغيرات الحدية مفيد في التحليل، وبالرغم من أن فكرة استبدال سلعة بأخرى يمكن توسيعها حتى بالنسبة للسلع التي تلبى الحاجات الأساسية، إلا أن تعميم استخدام تحليل المنفعة (بما في ذلك استخدام منحنيات السواء)، يعتبر أمرًا مشكلاً؛ لأنه يفشل في أن يأخذ بعين الاعتبار التسلسل الهرمي للحاجات، ويتجاهل

عوامل أخرى تؤثر في الاختيار غير التغيير في السعر . لكن مع ذلك فإن مفهومي مرونة الطلب السعرية، ومرونة الطلب الداخلية، يعذان أمرين مفيدين ومساعدين في التحليل.

ويجب شرح أسلوب منحنيات السواء للطلبة، وتوضيح أن استخدامها مقتصر على دراسة اختيار المستهلك بين السلع والخدمات التي تلبي حاجات متماثلة، مثل السلع الخاصة بالغذاء أو بالمأوى، لكن هذا الأسلوب لا يصلح لدراسة خيار التوليفة المثلى من السلع والخدمات التي تلبي حاجات أساسية مختلفة كالمأوى والغذاء و الجاه الاجتماعي والكفاءة... إلخ، لأن مفهوم معدل الاستبدال الحدي لا يصح في هذا السياق. ولا بد من أن تؤخذ العوامل المؤثرة في كل حالة بالحسبان، والتعميم هنا غير ممكن.

إن افتراض أن المستهلك يسعى لتعظيم منفعته أو رضاه، يتطلب أن تكون جميع السلع والخدمات ذات مقام مشترك، يسمى المنفعة أو الرضا، والذي يمكن قياسه أو على الأقل مقارنته بين سلعة وأخرى. والفكرة غير مقنعة في ضوء وجود التسلسل الهرمي للحاجات البشرية، وحقيقة أن السلعة الواحدة قد تسدّ عددًا من الحاجات، وهذا ما يجعل من الصعوبة بمكان تعميم تحليل توازن المستهلك.

٣/١٢ سلوك المستهلك والإيثار

من وجهة نظر إسلامية، هناك حاجة إلى إبراز الافتراض القائل بأن المستهلكين، إلى جانب رغبتهم الملحة في تلبية حاجاتهم، يهتمون أيضًا بالآخرين من أفراد المجتمع، وخاصة بأولئك الذين لا تلبي حاجاتهم الأساسية، إلى جانب اهتمامهم بمصالح المجتمع ككل، مثل اهتمامهم بالبيئة، والمحافظة على الموارد النادرة، ومستوى الاستخدام، وميزان المدفوعات، وتكوين رأس المال... إلخ، بشرط توافر المعلومات المتعلقة بها. وقد تؤثر هذه الاهتمامات في اختيار الأفراد للسلع والخدمات وكمياتها، إلى جانب التأثير الناتج عن تغيرات الأسعار. وفي بعض الحالات، قد تتحكم في الاختيار عوامل أخرى غير الأسعار، مثل حالة نقص عرض السلع الأساسية، أو المستوردات الاستهلاكية، عندما يدعو المجتمع أفرادَه إلى الاقتصاد في المستوردات والسلع والخدمات التي يراد تثبيطها أو تشجيعها، لأسباب تتعلق بالبيئة... إلخ. والنقطة المراد توضيحها هنا هي الطلب الفردي على سلعة معينة قد يزيد أو ينقص بسبب هذه

الاهتمامات الاجتماعية. ففي مثل هذه الحالات التي تكون فيها هذه الاهتمامات مرعية، فإن دراسة طلب المستهلك يجب أن تأخذ ذلك بالحسبان.

١/١٣ خاتمة

لقد حاولنا خلال هذا التحليل أن نكون أكثر واقعية، آخذين بعين الاعتبار عوامل كثيرًا ما يتجاهلها التحليل التقليدي. فالمتعاملون الاقتصاديون (المستهلكون، والمنتجون، والعمال... إلخ) يفترض فيهم جميعًا الاهتمام بمصلحة الآخرين وبمصلحة المجتمع، في الوقت الذي يحاولون فيه تحقيق مصلحتهم الخاصة، بالحصول على أقصى ما يمكن من الكسب. ومن المفترض أن يكون كل شخص مدركًا لأهداف الاقتصاد، ومحترمًا للترتيبات المؤسسية في المجتمع الإسلامي. هذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال في المجتمع الإسلامي، وهي أقرب إلى واقع المجتمعات المسلمة اليوم، من الحال التي تفترضها النظرية التقليدية والقائمة فقط على البحث عن تحقيق المصلحة الخاصة لجميع المتعاملين الاقتصاديين دون وعي بأهداف الاقتصاد. لذلك فإن هذا التحليل يتوقع أن يكون أكثر فائدة في المساعدة على فهم الحياة الاقتصادية كما هي، وفي بذل الجهد، لكي تكون متوافقة مع التعاليم الإسلامية. ولئن كان هذا التحليل أقل أناقة وصرامة من التحليل التقليدي، إلا أن هذه الخسارة سيتم تعويضها وزيادة بالواقعية والملاءمة. وعلى هذا التحليل أيضًا أن يعبر اهتمامًا بالتعاون الذي قد يطرأ في السوق والتشاور الذي قد يُحتاج إليه. وبالرغم أن الدولة لم تذكر صراحة في النموذج، إلا أن هناك عدة مؤشرات تدل على الحاجة إلى مساهمتها في العملية. وعندما نتعرض لمناقشة الاقتصاد الكلي بالطريقة نفسها، سيكون لدينا فرصة لإيضاح دور الدولة كمساهم نشط.

الجزء الثاني الاقتصاد الكلي

١/١ الإطار

نظرنا سابقا في الفصل الأول الخاص بالاقتصاد الجزئي إلى الفاعلين الأفراد مثل: المستهلك، والمنتج (المنشأة)، إلخ. وكان اهتمامنا منصباً على تحديد الأسعار لسلع وخدمات فردية، مثل معدل الأجور، وريع الفدان الواحد، إلخ. ولكن هذا وحده لا يعطي صورة كاملة عن الاقتصاد، ولا يكفي لفهم كيفية عمل النظام الاقتصادي.

إن الاقتصاد الكلي، وهو المجال الذي نغطيه في هذا الفصل، يركز على كميات كلية aggregates مثل مجموع الدخل القومي لدولة ما، وحجم التشغيل فيها، وحجم الادخار، وحجم الاستثمار، إلخ. ويتعامل الاقتصاد الكلي مع مجاميع تخصص الاقتصاد ككل. فمستوى الأسعار العام، بخلاف الأسعار النسبية، له أهمية كبرى في الاقتصاد الكلي. وهذا له أثره على النقود: عرضها (كمية النقود) والطلب عليها. ومن المهم أيضاً أن نفرق بين الائتمان والنقود، لأن سعر الفائدة في اقتصاد قائم عليها يعتبر من أهم المتغيرات الكلية، أما في اقتصاد مشاركة في الأرباح فإن متوسط معدل الربح المتوقع في أي وقت يقوم بدور مشابه وإن كان غير متطابق. وإن نسبة توزيع الأرباح بين أصحاب رؤوس الأموال ومستخدميها تعد متغيراً جديداً ذا أهمية كبرى في هذا النظام. إن النقود والائتمان يلعبان دوراً هامشياً في التحليل الاقتصادي الجزئي والذي يعبر عنه في معظم الأحيان بشكل حقيقي، ولكن النقود والائتمان لهما أهمية مركزية في التحليل الاقتصادي الكلي، لأن وجودهما بحد ذاته يؤثر على أهم المتغيرات الكلية الأخرى مثل حجم التشغيل، وحجم الناتج، وإذن فإن طبيعة ودور النقود والائتمان هما موضوعان أساسيان في دراسة الاقتصاد الكلي. وأحد الأشكال التي يأخذها الائتمان في اقتصاد خال من الربا هو المرابحة، وهي بيع سلعة إلى أجل لعميل بثمن أعلى من ثمن شرائها، والفرق بين الثمنين يسمى الربح، ويمكن التعبير عنه بنسبة مئوية من ثمن الشراء، وهي نسبة المرابحة .The rate of markup

ويهتم الاقتصاد الكلي أيضاً بتوزيع الدخل القومي لمجتمع ما، بين أجر و ربح و ريع. ولقد أعطى الاقتصاد التقليدي أهمية كبرى لهذا التوزيع، لأنه في ذلك الوقت كان يمثل دخول ثلاث فئات اجتماعية: العمال، وأصحاب رأس المال، وملاك الأراضي. غير أن هيكله أي اقتصاد عصري، خاصة في دول متقدمة، يتحدى هذا التقسيم، لأن كثيراً من العمال يحققون أرباحاً من خلال الأسهم التي يمتلكونها، ولأن طبقة واسعة من المحترفين تحقق في بعض الأحيان ريعاً.

وبما أن معظم أعمال الحكومة تقدر بالكميات الكلية مثل عرض النقود والائتمان، ومستوى الضرائب، والمعونات، والمنح، فهي تدرّس أيضاً في إطار الاقتصاد الكلي، ومن ثم فإن كلاً من السياسات النقدية والمالية (الضريبية) تدخل في هذا المجال.

وليس معنى هذا أن الاقتصاد الكلي هو شيء منفصل عن الاقتصاد الجزئي ولا علاقة له به، بل إن معظم الأدوات والمفاهيم المطورة في التحليل الاقتصادي الجزئي تبقى هي نفسها أهم الأدوات والمفاهيم في التحليل الاقتصادي الكلي، والتي تستكمل بوسائل أخرى جديدة للإعانة على فهم أكبر. فمثلاً العرض، والطلب، ومفاهيم التوازن، وفرضية التعظيم، كلها تلعب أدواراً في التحليل الكلي. أما مفهوما التشغيل الكامل full employment والنمو growth وأداتا المضاعف multiplier ومنحنى فيلبس Philips-Curve فهي مفاهيم وأدوات خاصة بالاقتصاد الكلي.

وتبقى النقاط المتعلقة بالمنهجية في الفصل السابق مناسبة لهذا الفصل أيضاً. وفي الحقيقة، فإن مناقشتنا الموجزة لأهداف الاقتصاد الإسلامي والترتيبات المؤسسية فيها تكتسي أهمية أكبر في هذا الفصل الذي سيتطرق إلى كثير من القضايا السياسية التي تستدعي تدخل الدولة. والعنصر الوحيد الأكثر أهمية على المستوى التحليلي، والذي يتميز به تحليلنا عن التحليل الاقتصادي المعاصر هو غياب الفائدة عن الاقتصاد الإسلامي، فكيف يؤثر غياب هذه المؤسسة عن الاقتصاد على موقف الإنسان من النقود والائتمان ودورهما في النظام؟ وبما أن كلا العرض والطلب المتعلقين بالنقود والائتمان مرتبطان بتغيرات معدل الفائدة، فإن دراسة طلب وعرض النقود والائتمان في غياب الفائدة تشكل أهمية قصوى في الاقتصاد الإسلامي.

وتلعب الفائدة دوراً مهماً في قرارات الادخار والاستثمار، فهي متغير يربط سوقاً مالية بسوق حقيقية، ومن ثم فإن ترابط هذين السوقين في غياب الفائدة، ومحددات قرارات

الادخار والاستثمار في ظل نظام مشاركة في الأرباح والخسائر وخال من الفائدة هي مواضيع دراسية رئيسة في علم الاقتصاد من منظور إسلامي. كما أن تطبيق المراجعة وصيغ التمويل الأخرى المعتمدة على البيع في نظام آخر خال من الربا يضيف معدل المراجعة إلى قائمة المتغيرات الواجب دراستها. ومن المهم أيضاً دراسة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة: معدل الربح، ومعدل الفائدة، ومعدل المراجعة في اقتصادات العالم الحقيقي المعاصرة، حيث يمكن تطبيق التمويل الإسلامي في نظام معتمد على الفائدة.

يختلف الائتمان^٤ عن النقود من عدة أوجه. أولاً، النقود متجانسة بينما تختلف نوعية الائتمان من مقترض إلى آخر. ثانياً، تنظيم عرض النقود أسهل على السلطة الاجتماعية من التأثير على عرض الائتمان. ثالثاً، يقتضي عرض الائتمان معالجة المعلومات بغض النظر عن الشروط التي يتم بموجبها هذا العرض، كما تجعل العارض يتحمل المخاطر. ومن ثم فإن كلاً من البدائل الثلاثة: القرض بفائدة، والمراجعة، والتمويل بالمشاركة يجب مقارنة كل منها بالآخر على أساس تكاليف المعلومات، ودرجات المخاطرة، وسهولة التنظيم.

١/٢ المتغيرات الاقتصادية الكلية

يُنصح بتعويد الطالب على المتغيرات الأساسية (المدرجة في القائمة التالية) والتي كثيراً ما تُطرق في المناقشات، وتعرّف بحسب ما هو معهود من التعريفات في أي كتاب اقتصاد كلي تقليدي، وعلى الأستاذ أن يشرح كيفية حساب قيم هذه المتغيرات. ويوجد في نهاية القائمة بعض المتغيرات النوعية المهمة في سلوك الفاعل (agent) الاقتصادي المسلم. ولكن من الصعب قياسها كمياً، وسيوضح معناها كلما تقدمنا في المناقشة، وهناك أيضاً معدل المراجعة المعروف أعلاه باختصار.

Y الدخل القومي أو الناتج الحقيقي لبلد ما خلال سنة. ويميز باختصار بين الدخل الحقيقي والدخل النقدي، والدخل الإجمالي والدخل الصافي، والدخل الكلي والدخل المتاح، إلخ.

C الاستهلاك، ويقصد به مجموع الاستهلاك السنوي، ما لم ينص على خلاف ذلك.

I الاستثمار، ويميز بين إجمالي الاستثمار وصافي الاستثمار.

(٤) يمكن الإشارة هنا إلى كتاب Stiglitz, Joseph and Bruce Greenwald, *Towards a New Paradigm in Monetary Economics*, Cambridge University Press, 2003

S	الادخار، ويقصد به مجموع المدخرات السنوية، ما لم ينص على خلاف ذلك.
E	متغير جديد غير ملحوظ في التحليل الاقتصادي التقليدي، ويقصد به مجموع الإنفاق السنوي في سبيل الله أو الإنفاق الاجتماعي.
N	التشغيل ويقصد به مجموع العمل المستخدم.
P	مستوى الأسعار.
M ^S	إجمالي عرض النقود.
M ^D	إجمالي الطلب على النقود.
r	متوسط معدل الربح.
w	متوسط معدل الأجور.
w	الحد الأدنى من الاستهلاك لشخص واحد.
j	نسبة المشاركة في الربح.
m	معدل المراجعة.
r	معدل الفائدة.
m	مبدأ الاعتدال.
y	الأهداف الاجتماعية للاستثمار.
l	الأهداف الاجتماعية لأرباب العمل.
l'	اعتبارات اجتماعية أمام العمال.

١/٣ النقود

يُفضّل بدء مقرر الاقتصاد الكلي من منظور إسلامي بالنقود والبنوك بدل البدء بنظرية تحديد الدخل، وذلك لسببين هما: أولاً، النقود والائتمان، فإن عرضهما والطلب عليهما يلعبان دوراً حاسماً في تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، ومن ثم فمن الضروري أن يكون لدى المبتدئ فكرة واضحة عن ما يمكن للنقود والائتمان أن يفعلاه، وكيف تؤثر إدارتهما على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، ثانياً، وهو الأهم أن هذا الموضوع هو الذي يوفر نقطة بدء التحليل من منظور إسلامي. فإن الطريقة التي تدار بها النقود والائتمان في اقتصاد خال من الفائدة (الربا) يمكن أن تغير اتجاه الوقائع الاقتصادية، ومن ثم ينصح بالإشارة إلى الترتيبات المؤسسية الفريدة وآثارها في نظام إسلامي، قبل مناقشة نظرية تحديد الدخل.

النقود هي أي شيء مقبول عموماً لمبادلته بأي شيء آخر، فهي إذن وسيط تبادل، ولكي تكون قادرة على هذه الوظيفة عليها أن تكون مخزناً للقيمة بين الصفقات. والنقود هي أيضاً وحدة حساب ومقياس للقيمة. وبما أن النقود هي مخزن للقيمة ومقياس لها، فهي أيضاً أداة للمدفوعات المؤجلة، وللديون التي تمنح وتسترد على أساس نقدي. وتقوم النقود بهذه الوظائف بالاتفاق الاجتماعي المدعم بالمؤيد القانوني. ويمكن الإشارة باختصار إلى كيفية ظهور النقود من خلال تجارب المجتمع مع المقايضة وعدم كفاءتها.

إن الأشكال المختلفة للنقود في اقتصاد معاصر يمكن أن توصف باختصار بالنقود المعدنية، والنقود الورقية، ونقود الودائع تحت الطلب. وإن الودائع الخاضعة للصرف بالشيكات والسحب عند الطلب تعتبر نقوداً لأنها تؤدي وظائف النقود المذكورة أعلاه. وإضافة إلى هذه، هناك مجموعة من أشباه النقود قادرة على أداء الوظائف المذكورة بدرجات مختلفة. ويعتقد أن السندات التي تصدرها الحكومات، مثل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، هي أقرب البدائل إلى النقود. كذلك الصناديق التبادلية والمؤسسات المالية الأخرى التي تحتفظ بكمية كبيرة من السندات ذات الجودة العالية يمكن أيضاً أن توفر الائتمان للمنشآت، وتنافس البنوك، حيث إنها في بعض الأحيان توفر لعملائها المودعين تسهيلات السحب. وبما أن الائتمان يؤدي الكثير من وظائف النقود، ولكنه غير خاضع للرقابة من خلال التدابير الكمية، مثل متطلبات الاحتياطي، فإن الأسواق المالية المعاصرة أصبحت معقدة لدرجة صار من الصعب معها خضوعها لمجرد الرقابة الكمية والتحليل.

وتعتمد كفاءة النقود في أداء وظائفها على استقرار قيمتها: القوة الشرائية للنقود، وهذا بدوره يعتمد على عرض النقود والطلب عليها.

٢/٣ الطلب على النقود

يُحتفظ بالنقود لإجراء المعاملات، وكما أشرنا أعلاه فإن الائتمان يقوم بنفس الوظائف خاصة للأعمال التجارية. ويحتفظ المستهلكون بالنقود لشراء مستلزماتهم ودفع فواتيرهم. وعلى رجال الأعمال دفع أجور عمالهم وشراء المواد الخام، إلخ. والسبب الرئيس الآخر للاحتفاظ بالنقود هو الاحتياط، لأن المستقبل غير مؤكد، ويمكن وقوع بعض حالات الطوارئ التي يُحتاج فيها إلى النقود.

إن احتفاظ صاحب المال بالنقود يضيع عليه فرصة الاحتفاظ بأصل آخر من الممكن أن يحصل من ورائه على دخل مع مرور الزمن. ففي اقتصاد إسلامي خال من الربا تكون مثل هذه الأصول متمثلة في الأسهم، أو الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، أو الأصول الثابتة مثل العقارات، أو الآلات التي يمكن أن توجر وتدر ريعاً أو أجرة. وبمعنى آخر، فإن الاحتفاظ بالنقود له تكلفة تعادل العائد المتوقع من البديل المالي أو الأصل المادي. ويتحمل صاحب المال هذه التكلفة نظراً لسهولة وأمان الاحتفاظ بالنقود بهدف المعاملات أو بهدف الاحتياط، ولكن طلب صاحب المال على النقود يعتمد على التغيرات المتوقعة في معدل العائد على الأصول البديلة. فكلما زاد هذا المعدل حرص صاحب المال على الاقتصاد في استعمال النقود لهذه الأغراض، والعكس صحيح. ويمكن النظر إلى الطلب على النقود للاحتفاظ بها على أنه دالة عكسية لمعدل العائد المتوقع على الأصول التي تدر دخلاً.

لقد اعترف كينز بالطلب على النقود بهدف المضاربة (speculation) في عالم بسيط حيث البديل عن الاحتفاظ بالنقود هو الاحتفاظ بالسندات. فالطلب على النقود مرتبط مباشرة بأسعار السندات (ارتباطاً عكسياً مع سعر الفائدة). وفي عالم أكثر واقعية حيث يكون أمام صاحب المال العديد من الأصول المدرة للدخل، والتي تختلف أيضاً في مدى سهولة تحويلها إلى نقود، فإنه لا حاجة^(٥) إلى الاعتراف بدافع الاحتياط بصورة منفصلة.

وكلما تغيرت معدلات العائد على الودائع في الحسابات الاستثمارية وعلى أسهم الشركات المختلفة وعلى الأشكال المختلفة من الأصول المادية، فإن أصحاب الأموال ينتقلون من أصل إلى آخر. ومثل هذه الانتقالات قد تؤدي مؤقتاً إلى الاحتفاظ بالنقود بأكثر من الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات والاحتياط، مثل الذي يبيع أسهم شركة (أ) ليشتري أسهم شركة (ب). فهذا الاحتفاظ المؤقت بالنقود لا يشير إلى أي تغيير في السلوك يؤدي إلى تغيير في الطلب على

(٥) يمكن الإشارة هنا إلى تعامل بومول Baumol مع هذه القضية في

W.J.Baumol, "The Transactions Demand for Cash: An Inventory Approach", *Quarterly Journal of Economics*, Nov 1952

وتوبن Tobin في

J. Tobin, "Liquidity Preference and Behaviour Towards Risk", *Review of Economic Studies*, Feb. 1958

يمكن تكييف تحليليهما لعالم خال من الفائدة، حيث الأصول المحققة لمداديل تحمل نسباً متوقعة مختلفة .

النقود. وهذا النوع من الاحتفاظ بالنقود يمكن استبعاده من أجل التسهيل، وكأن يبيع أسهم الشركة (أ) وشراء أسهم الشركة (ب) في المثال السابق قد تما في آن واحد.

إن درجة استجابة الطلب على النقود للتغيرات في معدل العائد على الأصول المدرة للدخل في اقتصاد خال من الفائدة هو محل بحوث تطبيقية. وما يمكن قوله على المستوى النظري هو أن منحنى الطلب على النقود له انحدار سالب، بحيث يقل الاحتفاظ بالنقود إذا ارتفعت معدلات العائد المتوقعة، والعكس صحيح. والمسافة بين المنحنى والمحور Y يتوقف أيضاً على مستوى الدخل، وتزداد النقود المحتفظ بها عند كل معدل عائد متوقع بازدياد مستويات الدخل، والعكس بالعكس. والمنحنى لن يمس أبداً المحور Y ، مهما ارتفع معدل العائد ولأي مستوى إيجابي من الدخل. ولن يمس أبداً أيضاً المحور X ، بافتراض أن هناك دائماً بعض الأصول ذات معدل عائد إيجابي متوقع. وليس هناك من سبب لمنحنى الطلب على النقود أن يكون موازياً للمحور X (الذي يبين كمية النقود المطلوبة) مهما صغر معدل العائد المتوقع. وبافتراض أن مستوى الدخل معطى، هناك حد للراحة (للملاءمة) (convenience) يمكن الحصول عليه نتيجة للاحتفاظ بالنقود لأغراض المعاملات، بحيث إن أي معدل عائد إيجابي يمكن أن يجعل الاحتفاظ بأصول ذات عوائد أكثر جاذبية من الاحتفاظ بالنقود بمجرد بلوغ تلك الحدود.

إن الطلب على النقود لأغراض المضاربة (speculation) والذي ربطه كينز بمعدل الفائدة غير وارد في اقتصاد خال من الفائدة بسبب الفرق في طبيعة التوقعات المتصلة بمعدل العائد على الأسهم وحسابات الاستثمار وما شابه ذلك. وهذه التوقعات تعكس إنتاجية حقيقية ولا يمكن أن تكون ذات تصحيح ذاتي كما هو الحال بشأن أسعار السندات ومعدل الفائدة. هب أن الظروف الاقتصادية بدأت تتحسن مولدة توقعات بمعدل ربح أعلى. هذا يؤدي، بحسب نموذجنا، إلى نقص في الطلب على النقود للاحتفاظ بها، لأن الناس يقتصدون في استعمال النقود لغرض المعاملات ولغرض الاحتياط. فهل يؤدي معدل أعلى للربح إذا ما تم الحصول عليه إلى توقعات بانخفاض معدل الربح؟ ليس هناك ما يدل على ذلك ما دامت الظروف الموضوعية للاقتصاد لا تتغير نحو الأسوأ. وهذا يعني أن التوقعات المرتبطة بمعدل العائد على الاستثمارات في اقتصاد خال من الفائدة تقوم على عوامل حقيقية. والتغير في اتجاه

هذه التوقعات يعكس التغير في الظروف الحقيقية بدل التغير في الإحساس الذاتي لأصحاب الثروة.

٣/٣ عرض النقود

إن مناقشة عرض النقود تتطلب وصف نموذج مصرفي خال من الفائدة مقارنةً بنموذج مصرفي غربي تقليدي. ويستطيع الأستاذ القيام بهذه المهمة بسهولة حيث إن هناك كمية كبيرة من الأدبيات متوافرة في الموضوع، ومع ذلك سنقدم عرضاً مختصراً. والنقطة التي تظهر بوضوح من خلال هذه المناقشة هي أن خلق النقود (creation of money) في اقتصاد خال من الفائدة سيكون نتيجة للاستثمار، ومن ثم فهو مرتبط بزيادة عرض السلع والخدمات، بينما خلق النقود في نظام قائم على الفائدة سيكون نتيجة للإقراض، ومن ثم فهو غير مرتبط بزيادة الإنتاج الحقيقي.

١/٤ المصرفية الإسلامية الخالية من الفائدة

يمكن إنشاء شركات مصرفية (بنوك) على أساس المشاركة، تقبل الودائع من الجمهور في حسابات جارية وتعيدها عند الطلب. وستكون هذه الودائع في شكل قروض مقدمة للبنوك التي تضمن ردها إلى المودعين الذين لا يحق لهم الحصول على أي عائد. وهناك ودائع استثمار يمكن للبنك أن يجمعها على أساس المضاربة (المشاركة في الربح)، وهذه الودائع تحمل تعهداً بالمشاركة في نسبة من الأرباح المحققة نتيجة لاستثمارها في سلة من الاستثمارات، كما تخضع للنقص نتيجة للخسائر التي قد تتجم عن هذه الاستثمارات. وأهم عمل تقوم به هذه البنوك هو توفير المال إلى رجال الأعمال على أساس المشاركة في الأرباح، كما يمكنها الدخول في عقود مشاركة مع رجال الأعمال تمكنهم من المشاركة في الإدارة. ويمكنها أيضاً شراء وتأجير أصول مادية مدرة للربح أو الأجرة. وهناك نوع آخر من العمل المربح مطبق بكثرة من جانب البنوك الإسلامية ألا وهو بيع المرابحة. والمرابحة هي شراء سلع مطلوبة من عميل وبيعها له بربح معلوم، يدفع فيها السعر آجلاً على أقساط. كذلك فإن البنوك الإسلامية توفر أيضاً صناديق الأمانات، والتحويلات النقدية، وتعمل كوكلاء، وتقدم خدمات مصرفية أخرى مقابل أجر لا تدخل فيه الفائدة.

وهناك بنك مركزي له سلطة خلق النقود ومراقبة عرضها، يضاف إلى ذلك عرض النقود الذي يأخذ شكل عرض أموال استثمارية للحكومة ولمشاريع القطاع العام، أو للبنوك التجارية لعرضها على رجال الأعمال، فتأخذ أشكالاً عدة منها شراء أسهم مشاريع القطاع العام، أو خلق ودائع مركزية يودعها البنك المركزي في حسابات استثمارية بالبنوك التجارية التي تقوم بدورها باستثمارها في القطاع الحقيقي.

ويتصور معظم الاقتصاديين المسلمين نظام احتياطي جزئي بحيث تؤدي عمليات البنوك التجارية إلى خلق نقود جديدة، وبعضهم يفضل نظام احتياطي ١٠٠% بحيث يكون البنك المركزي هو الوحيد الذي يخلق النقود، وسيقوم بذلك تبعاً لتوسع النشاط الإنتاجي، أي نتيجة لزيادة الناتج الحقيقي. وتوفر البنوك التجارية في ظل نظام الاحتياطي الجزئي أموالاً تتوقع هي وشركاؤها من رجال الأعمال أن تكون منتجة. وفي حالة فشل هذا التوقع، فإن النقود الحقيقية المعادة إلى البنك تكون منقوصة بقدر الخسارة المحققة. وهكذا فإن ارتباط زيادة عرض النقود من خلال الاستثمارات المشاركة في الأرباح بزيادة عرض السلع والخدمات يضمن ارتباط عرض النقود بالناتج الحقيقي، ولا يكون هناك تغير جذري عندما تضاف المربحة (البنك يشتري سلعة بناءً على أمر أحد عملائه ويبيعها له لأجل مقابل ربح معين) إلى النموذج. وبالمقابل فإن تمويل الإنتاج بنقود مصدرة بطريق الإقراض يفشل في تحقيق هذه العلاقة لأن سداد القرض ودفع الفائدة عليه غير مرتبطتين بالناتج الحقيقي. أما القروض الخالية من الفائدة فلا تلعب إلا دوراً ضئيلاً في النظام الإسلامي، فالمبالغ الهائلة من الديون المتبقية وسهولة تنقيدها غير ممكنة في هذا النظام. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الديون الناتجة عن المربحة أو بيوع أخرى لا تشبه الديون الربوية^(٦). وعلى الأستاذ أن يتوسع في هذه النقطة لوصف المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية، ويتبع هذا بمناقشة قصيرة حول الوساطة المالية غير المصرفية في النظامين التقليدي والإسلامي كما يتصوره المنظرون.

(٦) انظر كتاب المؤلف بعنوان:

وبافتراض أن السلطة النقدية تزيد من عرض النقود حسب نمو الناتج الحقيقي فإن عرض النقود M^S سيكون دالة لمستوى الدخل Y ومستوى الأسعار P . والطلب على النقود M^D سيكون دالة لمستوى الدخل ولمتوسط معدل الربح المتوقع في الاقتصاد ρ .

$$M^S = f(Y, P)$$

$$M^D = f(Y, \rho)$$

١/٥ الإنفاق

عادة ما يُنفق أصحاب الدخول الحصة الكبرى من دخولهم الجارية على الاستهلاك، وفي مجتمع مسلم فإن أصحاب الدخول ينتظر منهم الاهتمام بـ (الإنفاق على) الآخرين مثل إنفاق بعض الدخل على أناس آخرين، في شكل هدايا ومنح ومساهمات في منظمات اجتماعية بما فيها الدولة. وما يتبقى بعد الإنفاق الاستهلاكي C يقسم على الإنفاق على الآخرين E وعلى الادخار S ، بحيث:

$$Y = C + S + E$$

٢/٥ دالة الاستهلاك

هناك حد أدنى من الإنفاق على الاستهلاك من أجل البقاء (survival)، ويفرض الإسلام على كل شخص أن يشبع حاجاته الأساسية ليعيش بكفاءة، وعلى المجتمع أن يساعد الأشخاص الذين لا يستطيعون ذلك بأنفسهم. ولهذا نفترض أن الاستهلاك لا يقل عن مستوى معين ω ضروري للبقاء. وهناك عدة عوامل تؤثر في قرار كمية الاستهلاك، ولكن العامل الذي له تأثير أكبر على المدى القصير هو الدخل. وهذه النقطة يجب أن تشرح للطلبة بشيء من التفصيل.

بالنسبة للمسلم هناك بعض القيود على الاستهلاك، فبالإضافة إلى التحريم الكامل لاستهلاك الخمر والخنزير، هناك أوامر قوية ضد البذخ والتبذير والإسراف في الاستهلاك. ويتوقع من المستهلكين الملتزمين بالإسلام أن يعتدلوا في إنفاقهم على الاستهلاك. ولقياس هذا المبدأ أضفنا الرمز m للدلالة على الاعتدال في دالة الاستهلاك. إن المستهلكين الذين يميلون للإنفاق أكثر من المستوى المتوسط للاستهلاك في المجتمع سيجدون أنفسهم غير مرتاحين لهذا

العمل، وكلما زادت الفجوة زاد عدم ارتياحهم، وهذا ما يدفعهم إلى إنقاص استهلاكهم في الفترة المقبلة. وهنا أصبح من الممكن تحديد دالة الاستهلاك كالتالي:

$$C = \omega + f(y, m)$$

وقد تم التوصل إليها عن طريق تجميع دوال الاستهلاك الفردية والتي تم شرح عناصرها أعلاه.

٣/٥ الادخار

يمكن النظر إلى الدخل على أنه يمثل المحدد الرئيس للمبلغ الذي يدخره الفرد لأن معظم العوامل الأخرى المؤثرة في هذا القرار هي طويلة الأجل بطبيعتها، وترتبط بعوامل مستقرة كالعادات، والرغبة في التزود للمستقبل، وفي ترك شيء للورثة. هذه الدوافع الأخرى للادخار يجب شرحها للطلبة. وهناك دافع آخر للادخار هو الرغبة في الحصول على دخل من استثمار المدخرات. وهذا يستلزم إضافة معدل الربح المتوقع p ضمن المحددات الأخرى مع مستوى الدخل Y بحيث: $S = f(Y, p)$

وينصح بإعطاء أفكار إضافية للطلبة حول ما يمكن للمدخر أن يفعل بمدخراته في اقتصاد خال من الفائدة، وذلك من أجل فهم أكبر للعلاقة بين قرار الادخار وقرار الاستثمار في الاقتصاد. فللمدخر ثلاثة خيارات:

- (١) يمكنه شراء أصول مادية قادرة على توليد الربح أو الأجرة. وبهذا يصير المدخر مستثمراً. وهذا الخيار يمكن أن يكون هو المفضل حيث يشعر المدخر بسعادة نفسية لامتلاكه أصولاً مادية أو حيث يتوقع الحصول على عوائد وأرباح رأسمالية أعلى. هذا بالطبع يجب موازنته مع المخاطر المتعلقة به ومع التكاليف الإدارية المترتبة عليه.
- (٢) يمكنه أن يشتري أسهماً أو أصولاً مالية أخرى أو يضع وديعة في حساب استثماري لدى بنك إسلامي. وفي هذه الحالة فإنه يقوم بتمويل الاستثمار، ولكن القرار الحقيقي حول الاستثمار، كم وأين؟ هو بيد الشركات صاحبة الأسهم والأصول المالية المشتركة أو المنشآت التي تحصل على تمويل من البنوك الإسلامية على أساس المشاركة في الأرباح. ويفضل بعض الناس هذا الخيار على الأول بسبب الملاءمة (convenience)

وضائلة المخاطر (small risk)، وسهولة التحويل (easy convertibility) إلى نقود وربما فروق العوائد مقارنة بالبديل الأول.

٣) كما يمكنه أن يبقى على مدخراته في شكل نقود (تحت يده أو ودائع تحت الطلب) وقد يفضل هذا الخيار بدافع كره المخاطرة أو بدافع الاحتياط.

وفي التطبيق العملي يفضل أصحاب الأموال أن تكون لهم محفظة تضم كل الخيارات الثلاثة: أصول مادية، وأصول مالية، ونقود. ويمكن أن يتأثر تقسيم مجموع المدخرات على هذه المكونات بالعوامل المذكورة أعلاه.

٤/٥ الإنفاق في سبيل الله (الإنفاق الاجتماعي)

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في قرار الشخص كم ينفق في سبيل الله. ومن أبرزها مستوى الوعي الخلقى والروحي، ودرجة الحاجة الاجتماعية بسبب الفقر، ومتطلبات الأهداف الاجتماعية الأخرى، كما تلعب ضغوط العادات والتقاليد والأنداد دوراً هاماً في هذا المجال. وبعض هذه العوامل هي طويلة الأجل وبعضها ليس كذلك. وقد تتغير الحاجة الاجتماعية فجأة مما قد يؤثر على القرار حتى في المدى القصير.

ما زالت أدبيات الاقتصاد الإسلامي حول دالة الاستهلاك تحاول فهم قضية الإنفاق في سبيل الله، أو الإنفاق الموجه اجتماعياً. ولكن يفضل أن تؤخذ بعين الاعتبار العناصر المؤثرة على بنية الطلب الاستهلاكي أكثر من مداها، ومن ثم سيكون هناك مغزى لتوزيع الدخل أكثر من تحديده .

١/٦ الاستثمار

على الأستاذ أن يشرح معنى الاستثمار كما هو مبين في أي كتاب تدريسي، ويشير إلى أن الذين يقررون الاستثمار كماً ومكاناً وفي أي خط إنتاجي هم عادة المنظمون. وفي المقام الأول تؤخذ هذه القرارات بصورة مستقلة عن مقدمي رأس المال، ولكن في النهاية تخضع إلى مراجعة الممول وخاصة في نظام مشاركة خال من الفائدة، حيث لا يمول الإنتاج بواسطة القروض. وحتى في حالة التمويل بالمراوحة فإن على الممول أن يأخذ في الحسبان احتمالات إفلاس المنشأة التي تلقت التمويل. وتعود القرارات النهائية إلى تفاهم الممول والمنشأة الممولة. ومن بين العوامل المؤثرة في هذا القرار معدل الربح المتوقع الذي ربما يكون أهم عامل.

وبفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن المنظمين والممولين قد يميلون إلى زيادة الاستثمار عند معدلات ربح متوقع أعلى، والعكس بالعكس.

هذا لا يعني أننا نفترض أن كلاً من الممول والمنتج هما مجرد معظمين للربح. فكما ناقشنا في الفصل السابق، فإن السلوك الإسلامي يقتضي مراعاة مصلحة المستهلكين والعمال والمنتجين الآخرين والمجتمع عموماً. ذلك أن قرارات الاستثمار في اقتصاد إسلامي توجه أيضاً بالأولويات الاجتماعية التي تشير إليها الدولة أو يعبر عنها الرأي العام، وتوجه أيضاً بالقرارات والآراء الفردية والجماعية لصانعي القرار فيما هو من مصلحة المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بالتشغيل وعرض السلع والخدمات المغطية للحاجات الأساسية، والدفاع، إلخ. وتجمع كل هذه الاعتبارات بالرمز ψ حتى تكون محل نقاش في دالة الاستثمار. وأخيراً فإن الاستثمار هو دالة في مستوى الدخل، وهذه نقطة يجب على الأستاذ أن يتوسع في شرحها في ضوء أي كتاب معتمد. ويمكن كتابة دالة الاستثمار كالتالي:

$$I = f(Y, P, \psi)$$

١/٧ تحديد الدخل

إن التوازن في سوق المنتجات يتطلب أن تكون:

$$S = I$$

في حين يكون التوازن في سوق النقود:

$$M^D = M^S$$

فإذا أخذنا بعين الاعتبار الأولويات الاجتماعية ψ فإن المستوى التوازني للدخل ولمعدل الربح يتحددان في الوقت نفسه بالادخار والاستثمار والطلب على النقود وعرضها. ويتم التحليل بالعبارات الحقيقية حتى يبقى مستوى الأسعار ثابتاً، ويمكن أخذ تغيرات مستوى الأسعار في الحسبان بتقسيم عرض النقود على مستوى الأسعار:

$$M^D = \frac{M^S}{P}$$

وأثناء مناقشة تحديد الدخل يجب على الأستاذ أن يشرح للطالبة مبدأ الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك وللادخار، كما يجب شرح مبدأ المضاعف multiplier ودوره في تحديد الدخل حسب المنهج التقليدي.

١/٨ متوسط معدل الربح

بعض التوضيح ضروري بشأن متوسط معدل الربح في الاقتصاد ككل كما هو معبر عنه بالرمز p في المناقشة حتى الآن. في الحقيقة هناك عدة معدلات ربح، ثلاثة منها تستحق توضيحاً خاصاً. ولكن لنبسّط الأمور بافتراض أن كل الاستثمارات تتم من خلال وسطاء (بنوك إسلامية) على أساس المشاركة في الأرباح. فهناك ربح يتحقق للمدخر الذي يودع نقوده في حسابات استثمارية بالبنوك، وهناك معدل الربح الذي يتحقق للبنوك (قبل توزيع حصة المودعين)، وأخيراً هناك معدل الربح الذي يحققه المستثمر النهائي أو المنتج الذي يستخدم فعلاً هذه الأموال. وللتسهيل نفترض أن البنوك تشارك في أرباح المنظمين بنسبة ϕ وأن المودعين يشتركون في ربح البنوك بنفس النسبة. وبعبارة أخرى فإن نسبة مشاركة المودعين drp في الربح تساوي نسبة مشاركة البنوك في الربح $brp = \phi$ حيث $drp > 1$. فإذا كان معدل الربح الناتج من المشروع التجاري هو π فإن معدل ربح البنوك (قبل توزيع حصة المودعين) تكون: $\phi \cdot \pi$ ومعدل ربح المودعين $\phi^2 \pi$ ، ويشير متوسط معدل ربح الاستثمارات في الاقتصاد ككل p والذي تكلمنا عنه سابقاً إلى هذا المعدل $p = \phi^2 \cdot \pi$. وما دامت ϕ لا تتغير فيمكن استخدام p في دوال الطلب على النقود والادخار والاستثمار المشار إليها أعلاه بسبب ترابط هذه المعدلات. وفي مرحلة متأخرة يمكن التفريق بين p و π كما يمكن مناقشة إمكانيات التغير في ϕ حسب ما يتطلبه السياق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن p في الدوال المذكورة أعلاه تشير إلى القيمة المتوقعة وليس القيمة الفعلية. وتأتي القيمة الفعلية في الصورة عند التوازن أي عندما تتحدد بتوازن p و Y في نفس الوقت في سوق النقود وفي سوق المنتجات.

وتجنباً لما قد يحدث من التباس فيما بعد يجب أن يشار إلى أنه بعد تحقق المشاركة في الأرباح، فإن معدلات الأرباح المتحققة فعلاً للمدخرين والوسيط (البنك) والمنظمين هي:

$$\phi^2 \cdot \pi \text{ و } \phi(1-\phi)\pi \text{ و } (1-\phi)\pi \text{ على التوالي : } (\phi < 1)$$

ومن ثم فإن القيمة المتوقعة لهذه المعدلات هي التي يسعى الفاعلون الاقتصاديون إلى تعظيمها بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. وبترجمة هذه القيم بحسب ρ تكون قيمتها:

$$\rho/\varphi - \rho \text{ و } \rho/\varphi^2 \text{ و } \rho/\varphi^2 - \rho/\varphi \text{ على التوالي}$$

$$[\rho \text{ و } \rho(1/\varphi - 1) \text{ و } \rho(1/\varphi^2 - 1/\varphi)]$$

وينصح بعد شرح تحديد كل من ρ و Y بالتوازن المتزامن (simultaneous equilibrium) بين سوق النقود وسوق المنتجات في ظل اقتصاد إسلامي خال من الربا أن يقوم الأستاذ بتحليل المنحنى IS والمنحنى LM للطالب في ظل نظام قائم على الفائدة (الربا) والمؤدي إلى تحديد المستوى التوازني لـ Y (الدخل) و r (معدل الفائدة)، ويجب توضيح نقاط التوافق والاختلاف.

وعند هذه المرحلة من التحليل نأتي على معدل ربح الاستثمارات الممولة عن طريق المرابحة. فما الذي يحدد هذا المعدل؟ يتحدد معدل ربح المرابحة على الأسعار الفورية في نفس السوق التي تتحدد فيها الأسعار النقدية، أي في السوق الحقيقية. ولا يمكن أن تكون قوى العرض والطلب على الأصول الحقيقية التي تحدد أسعارها الفورية غير متصلة بالموضوع بالنسبة لتحديد الأسعار الآجلة. وللأسف ليس هناك بيانات رقمية متوافرة لمتابعة هذه الفرضية.

١/٩ توازن سوق العمل

إن تحليل محددات الدخل المشار إليها أعلاه يفترض أن القدرة الإنتاجية معطاة حيث كلما زاد الطلب أمكن أن تزداد المنتجات. بالرغم من أن هذه النظرة الكينزية بسيطة ومفيدة عند التعامل مع ظروف الدول المتقدمة، إلا أنها لا تنفع كثيراً عند التعامل مع ظروف البلدان النامية حيث نقص رؤوس الأموال والاختناقات في العرض هما من أهم العقبات أمام التوسع في الإنتاج. وحتى في البلدان المتقدمة تظهر بعض الأوضاع الجديدة التي تستدعي إلقاء نظرة أدق على جانب العرض. وحتى نجهز أنفسنا لهذا، علينا أولاً أن نأخذ سوق العمل بعين الاعتبار. ولتسهيل الأمور نعتبر أن دالة الإنتاج معروفة ونفترض أيضاً قدرًا معروفًا من رأس المال K . وعلى الأستاذ في هذه المرحلة أن يشرح مفهوم دالة الإنتاج واستخداماتها في نظرية الاقتصاد، وعليه أن يشرح أيضاً الفرق بين مخزون رأس المال والاستثمار الذي هو عبارة عن تيار (تدفق).

النتيجة الحقيقية Y هو دالية التشغيل N علمًا بأن مخزون رأس المال K معطى.

$$Y = f(N, K) \quad \text{دالة الإنتاج}$$

ويُحدد مستوى التشغيل N في سوق العمل عند توازن طلب وعرض العمل.

وكما أشرنا في الفصل السابق فإننا ندرك الدور المهم الذي تلعبه الإنتاجية الحديثة للعمل في دالة الطلب على العمل، ولكن الفاعلين الاقتصاديين لا يسعون فقط إلى تعظيم مصالحهم الاقتصادية (مثل الأرباح والمكاسب) ولكنهم يهتمون أيضاً بأهداف اجتماعية، وقد أشرنا إلى بعضها أعلاه. أما المناقشة التفصيلية، فإننا نؤخرها إلى مرحلة متقدمة لإدخال الحجة λ في دالة الطلب على العمل والتي تضم كل ما يسعى إليه طالب العمل غير النقود، وإدخال الحجة λ' في دالية عرض العمل والتي تضم كل ما يسعى إليه عارض العمل من غير النقود.

وبما أن الإنتاجية الحديثة للعمل تعتمد على مستوى التشغيل بفرض K معطاة فإن:

$$w = f(N, \lambda) \quad \text{دالة الطلب على العمل}$$

$$w = g(N, \lambda') \quad \text{دالة عرض العمل}$$

وتمثل w نسب الأجر الحقيقية في المعادلة أعلاه، حيث $w = W/P$ معدل الأجر

النقدي W مقسم على مستوى الأسعار P ، وعليه:

$$W = P \cdot f(N, \lambda)$$

$$W = P \cdot g(N, \lambda')$$

فيتطلب توازن سوق العمل أن يكون $f(N, \lambda) = g(N, \lambda')$ والتي تعطينا القيمة

التوازنية لكل من w و N إذا كانت λ و λ' معطاتين مسبقاً، كما تعطينا القيمة التوازنية لـ W إذا كانت P معطاة.

على الأستاذ أن يشرح كيف يتوصل إلى منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي

للعمل، بتجميع المنحنيات الخاصة على مستوى المنشأة ثم على مستوى الصناعة.

١/١٠ منحنى العرض الكلي

تعطينا المعادلة السابقة مستوى توازن التشغيل N بناء على مستوى الأسعار P .

وبإجراء تغييرات في مستوى الأسعار نستطيع أن نرى كيف يتغير توازن التشغيل. ثم بمساعدة

دالة الإنتاج نستطيع أن نحدد التغيير في توازن المنتج المعروض بتغيير مستوى الأسعار. وهذا ما يعطينا منحى العرض الكلي للاقتصاد.

ويقابل هذا المنحى منحى الطلب الكلي، حيث يؤدي التقاؤهما إلى تحديد الناتج ومستوى الأسعار في آن واحد. وإحدى الطرق للتوصل إلى هذا، هو افتراض تغييرات متتالية في الاستثمار تؤدي إلى تغييرات في مستوى توازن Y على جانب الطلب في الاقتصاد مستخدمة في كل من سوق النقود وسوق المنتجات. وثمة طريقة أخرى لبناء منحى الطلب هي أن نأتي بـ: $C + E + I$

بحيث يكون: $C + E + I = Y = C + E + S$

وحيث $I = S$ عند التوازن

١/١١ السياسة الضريبية ودور الحكومة

تتفق الحكومة على السلع الاستهلاكية كما تتفق على السلع الاستثمارية، فهي تأخذ جزءاً من دخل المجتمع في شكل ضرائب، وفي بعض الأحيان تحصل على قروض يجب عليها سدادها فيما بعد. إن الإنفاق الحكومي، والضرائب، والاقتراض، كلها وسائل للسياسة المالية، يجب دراستها في إطار بعض الأهداف السياسية.

ونستطيع أن نحدد أربعة أهداف أساسية للسياسات المالية في اقتصاد إسلامي هي: تلبية الحاجات، والتنمية الاقتصادية، وخفض التفاوت في توزيع الدخل والثروة، والاستقرار الاقتصادي، ويجب أن تشرح باختصار طبيعة وأهمية هذه الأهداف السياسية في إطار مقاصد الشريعة.

كيف يمكن للوسائل الثلاث: الإنفاق، والضرائب، والاقتراض، أن تخدم هذه الأهداف؟ يجب على الأستاذ أن يتوسع في شرح هذه النقطة بالاعتماد على ما كتب حول هذا الموضوع في الكتب المنهجية التقليدية وما كتبه بعض الاقتصاديين المسلمين. ونبين فيما يلي بعض النقاط المهمة:

- يمكن تلبية الحاجات مباشرة بإجراء بعض التحويلات المالية للفقراء أو توزيع بعض السلع والخدمات مجاناً أو بدعم منتجي بعض السلع والخدمات... إلخ.

- يمكن خفض التفاوت في توزيع الدخل والثروة بتحويل جزء من الثروة والدخل من الأغنياء إلى الفقراء، أي تحويل جزء من الدخل الجاري إلى الفقراء، أو زيادة قدرتهم على الكسب من خلال توفير التعليم والتدريب لهم ومنحهم وسائل وتجهيزات العمل.

- يمكن دعم التنمية الاقتصادية ببناء البنية التحتية الضرورية من خلال استثمار القطاع العام ومشاريع القطاع الخاص لإنتاج السلع والخدمات الضرورية للتنمية الاقتصادية، والاستغلال الأفضل للموارد الطبيعية، ومن خلال الاستخدام الأوفى للموارد البشرية بتوفير الحوافز للمنشآت الخاصة، والمساهمة المباشرة للقطاع العام... إلخ.

- يمكن تدنية التقلبات الاقتصادية كما يمكن تأمين الاستقرار باستخدام التوقيت المناسب للإفناق العام، وباستخدام الضرائب والاقتراض، وسداد القروض كوسائل لحقن قوة شرائية في النظام أو امتصاصها حسبما تتطلب الظروف.

يناقش الاقتصاد الضريبي التقليدي مطولاً الطريقة التي يستخدم فيها الإفناق الحكومي وسياسة الدين والضرائب لتحقيق بعض الأهداف المذكورة أعلاه، وهناك بعض الخيارات (trade-offs) يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. ويتوقع من الأستاذ أن يشرح هذا بالرجوع إلى أي كتاب منهجي حول الموضوع. كما يجب مناقشة وتحليل أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأثر الإفناق الحكومي.

وقد سبق أن بينا أن:

$$C + E + I = Y = C + E + S$$

ويمكن الآن أن نبين أن:

$$C + E + I + G = Y = C + E + S + T$$

حيث يمثل G الإفناق الحكومي على الاستهلاك والاستثمار، و تمثل T الضرائب، ومن ثم يكون لدينا في حالة التوازن:

$$I = S + (T - G)$$

يجب أيضاً شرح أثر مضاعف (multiplier) الإنفاق الحكومي والآثار المختلفة المترتبة على تمويل العجز ($G > T$) وعلى فائض الموازنة ($G < T$). كما يجب التأكيد على قصور سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان النامية التي تعاني من نقص رأس المال. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الاستدانة ليس لها دور مهم في الاقتصاد الإسلامي. فيما أنه لا يجوز دفع أي فائدة على القروض فإن الحكومة لا تتوقع أن تجمع أكثر من مبلغ متواضع من القروض الخالية من الفوائد في الظروف العادية. أما في حالة الطوارئ كالحروب أو المجاعات فيمكنها تعبئة مبالغ كبيرة من القروض الخالية من الفوائد. على التحليل المالي من وجهة نظر إسلامية أن يعلق أهمية كبيرة على عمليتي تعبئة واستخدام الأموال عن طريق المشاركة في الأرباح، حيث إنه من المتوقع أن تلعب هذه الأخيرة دوراً مهماً في الاقتصاد الإسلامي.

ويمكن للحكومة أن تحصل على أموال استثمارية من الجمهور من خلال بيع أسهم مشاريع عامة (حيث للمساهمين كلمتهم من خلال ممثليهم) أو بيع شهادات استثمار (أو شهادات إيداع) لتكوين صندوق عام للاستثمار في مشاريع مختلفة في القطاع العام. وهذه الأموال الاستثمارية يمكن أن توجه نحو أهداف السياسة المذكورة أعلاه. ويمكن للحكومة أن تتصرف في نسبة المشاركة في الأرباح، وهي النسبة المئوية التي تعطى لمقدمي المال من أجل اجتذاب المزيد من المال أو العكس. وبهذا المعنى تكون هناك إمكانية للحصول على مبالغ استثمارية أكثر أو أقل من الجمهور، من خلال رفع أو خفض نسبة المشاركة في الربح كوسيلة من وسائل السياسات المالية التي تحل محل سياسة الدين إلى حد بعيد.

وبالإضافة إلى الضرائب التي تفرضها الحكومة من وقت لآخر برضا الرعية، هناك الزكاة التي هي اقتطاع فريد من نوعه في النظام الإسلامي، يجب دراسته في إطار السياسة المالية. ونواصل دراسة طبيعة الزكاة، وأصلها، ومعدلاتها، والمستفيدين من إنفاقها والطريقة التي يمكن أن تخدم أهداف السياسة المالية المذكورة أعلاه.

٢/١١ الزكاة والسياسة المالية

يجب التوسع في شرح ملامح الزكاة المذكورة أدناه قبل تحليلها بلغة الاقتصاد الكلي:

(١) النصاب: الحد الأدنى من الأصول المملوكة التي تلزم صاحبها بدفع الزكاة.

(٢) التغطية: تشمل معظم أشكال الثروة وبعض أشكال الدخل والمدخرات. ومن المفيد تفصيل ذلك كالتالي:

- أصول رأسمالية خاضعة للزكاة: الثروة الحيوانية، وعروض التجارة، وآلات المصانع، والأراضي والعقارات المؤجرة، والأسهم والأوراق المالية.

- نواتج جارية خاضعة للزكاة: ناتج المعادن، وناتج الزراعة، وناتج صيد البحر.

- المدخرات من الذهب والفضة، والنقود والمجوهرات.

(٣) معدلات الزكاة: هناك معدلات مختلفة تطبق على مختلف الأصول المذكورة أعلاه: ٢,٥% و ٥% و ١٠% و ٢٠%. وتجدر الإشارة إلى أن هناك رأيين حول معدل الزكاة ووعائها عن الأراضي والمباني المؤجرة والآلات والأجهزة التي تستخدم في الإنتاج ولا تعرض للبيع.

(٤) مصارف الزكاة: هناك ثمانية مصارف للزكاة مذكورة في القرآن الكريم، منها خمسة تخص المحتاجين: الفقراء، والمساكين، وابن السبيل، وفي الرقاب، والغارمين، واثنان لتشجيع نشر الحق والدفاع عنه: المؤلفة قلوبهم، وفي سبيل الله، وأخيراً تكلفة إدارة الزكاة: العاملين عليها، والتي يمكن تغطيتها من إيرادات الزكاة نفسها. وباختصار يمكن أن نقول إن إيراد الزكاة الصافي بعد تنزيل تكلفته إدارتها تصرف على مصرفين أساسيين هما: تلبية الحاجات والدفاع عن الإسلام، حيث إن الجزء الأكبر مخصص للمصرف الأول. ويمكن الإشارة أيضاً إلى أن بعض العلماء يسمحون بصرف بعض إيرادات الزكاة على تمويل بعض مشاريع البنية التحتية ومشاريع الرفاه.

ويُتوقع أن تمثل الزكاة نسبة معقولة من الناتج القومي الإجمالي، علماً بأن قاعدة الزكاة تتضمن بعض الأصول الرأسمالية وجزءاً من الدخل الجارية والمدخرات، ولكن ليس هناك دراسة إحصائية علمية موثوقة في الوقت الراهن عن أي من بلدان العالم الإسلامي الحالية.

ويظهر جلياً مما تقدم أنه بالرغم من أن الجزء الأكبر من إيراد الزكاة يأتي من الدخل الجاري إلا أن الجزء الآخر يأتي من رأس المال (كالثروة الحيوانية والمخزونات)، ولكن نفترض أن جميع الزكاة تدفع حقيقة من الدخل الجارية برغم أنها محسوبة على رأس المال. وبما أن الزكاة تجمع من جانب الحكومة أولاً، فإن إنفاق جميع إيرادات الزكاة تظهر تحت بند G الذي يمثل الإنفاق الحكومي، وكذلك تظهر جميع إيرادات الزكاة تحت بند T الذي يمثل الضرائب، سواء كانت على الدخل الجاري، أو ثروة سابقة، أو مخزون رأسمالي. ولغرض التحليل فإن الزكاة مميزة عن الإنفاق التطوعي في سبيل الله المرموز إليه بـ E أعلاه.

ويمكن أخذ فكرة عن مبلغ الدخل المحول من دافعي الزكاة إلى قابضيه. لنفرض أن للمجتمع مخزوناً من رأس المال K بعضه يملكه قابضو الزكاة ونمثله بـ kr ، والمتبقي يملكه غير القابضين ونمثله بـ kn بحيث يكون: $K = kn + kr$.

وكما ذكرنا آنفاً، ليست كل أشكال رأس المال خاضعة للزكاة، وتختلف معدلات الزكاة بحسب نوع المال. وبعد مراعاة هذين الأمرين، نفترض أن متوسط معدل الزكاة z_k يطبق على k_n ككل بحيث تكون الزكاة على رأس المال:

$$Z_k = z_k \cdot Z_n$$

ويفترض أن لا زكاة تؤخذ من kr .

وتخضع المدخرات أيضاً إلى زكاة سنوية بسعر معين نمثله بالرمز: Z_S فنحصل على زكاة المدخرات كالتالي:

$$Z_S = Z_S \cdot S_n$$

حيث تمثل S_n مدخرات غير قابضي الزكاة لأنه لا زكاة على مدخرات قابضي الزكاة S_r .

وليست كل الدخل الجارية خاضعة للزكاة، ولكن بعضها كالموارد الزراعية والمعدنية تخضع للزكاة وإن اختلفت المعدلات. لنفرض أن z_y هو المعدل المئوي المتوسط والمطبق على Y_n ككل (التي نفترض تشكيلها معلومة من الدخل) فإن الزكاة على الدخل الجاري ستكون:

$$Z_y = z_y \cdot Y_n$$

حيث تمثل Y_n مجموع دخول غير القابضين لأنه لا زكاة على Y_r . إذن تكون مجموع الزكاة المطلوبة والمجمعة هو:

$$Z = z_k k_n + z_s S_n + z_y Y_n$$

وباعتبار z هو الوسط المرجح (weighted average) لكل من z_k و z_s و z_y فسيكون:

$$Z = z. (Y_n + S_n + k_n)$$

وبافتراض أن النسبة الإجمالية بين الناتج ورأس المال (y/k) هي: k فسيكون لدينا:

$$Y_n = k.K_n$$

وأن الميل للدخار لدى غير القابضين للزكاة هو s_n فسيكون لدينا:

$$S_n = s_n Y_n = s_n.k.K_n$$

بحيث

$$Z = z (k.k_n + s_n.k.K_n + K_n)$$

أو:

$$Z = zkn (k (1 + sn) + 1)$$

الأمر الذي يعطينا مجموع الزكاة المحصلة من غير القابضين، المحسوبة على مدخراتهم السنوية وبعض دخولهم وبعض أصولهم الرأسمالية.

١/١٢ توزيع الدخل والثروة

هناك عدد من الاقتصاديين حاولوا إيجاد نظرية كلية لتوزيع الدخل في اقتصاد رأسمالي. ينصح بتقديم نظرياتهم باختصار مع الإشارة إلى قصور هذه النظريات، ويمكن الاعتماد في ذلك على الأدبيات الملائمة.

ولأسف ليست هناك محاولات مماثلة لدراسة توزيع الثروة وما يمكن أن يطرأ عليه من تغيير مع مرور الوقت. وهنا يمكن تأكيد ضرورة إجراء مثل هذه المحاولات من وجهة نظر إسلامية. ويمكن أيضاً ذكر الجهود الحديثة لإيجاد نظرية اقتصاد كلي ملائمة لاقتصاد إسلامي.

ومن بين الطرق للقيام بعمل مماثل هو تتبع أثر التحويل السنوي على حساب الزكاة

$$(Z = z.k_n (k (1+s_n) + 1))$$

ونعبر عن الزكاة بنسبة من الدخل الجاري:

$$\frac{Z}{Y} = \frac{z k_n [k (1 + s_n) + 1]}{y}$$

وباستبدال $k.K$ بـ Y من الجانب الأيمن يكون لدينا:

$$\frac{Z}{Y} = z \frac{k_n}{k} .z. s_n \frac{k_n}{K} + z \frac{k_n}{k} . \frac{1}{k}$$

وهذا يفيدنا بأن نسبة مساهمة الدخل القومي المحولة إلى المستفيدين من حساب الزكاة تعتمد على حصة غير المستفيدين من مخزون رأس المال الاجتماعي في الأجل القصير (القريب)، بافتراض Z و k و s_n معطاة. وفي الحالة المحددة حيث كل رأس المال الاجتماعي يمتلكه غير المستفيدين يكون $K_n = k$

$$\frac{Z}{Y} = z + .z. s_n + z. \frac{1}{k}$$

$$z (1 + s_n + \frac{1}{k})$$

ويظهر جلياً من هاتين العلاقتين أن نسبة حصة الزكاة في الدخل القومي في الأمد البعيد ذات علاقة طردية بنسبة رأس المال إلى الناتج وبالميل الحدي للدخار عند غير المستفيدين.

١/١٣ التضخم والاستقرار والنمو

نبدأ بمناقشة طبيعة التضخم الذي هو زيادة في مستوى الأسعار، ونُفرق بين التضخم الذي يجره الطلب (Demand Pull Inflation) نتيجة تحول في منحني الطلب الكلي للاقتصاد، وبين التضخم الناتج عن رفع التكاليف (Cost Push Inflation) والذي يدفع منحني العرض إلى الأعلى. ويميل منحني الطلب الكلي على الانحدار سلباً بالنسبة لمستوى الأسعار P، بينما يميل منحني العرض الكلي إلى الصعود إيجابياً مع مستوى الأسعار P.

إن زيادة الأسعار تترك نقوداً لدى الناس أقل مما يودون الاحتفاظ به، كما يترك مدخراتهم أقل مما يرغبون فيه، الأمر الذي يضطرهم إلى خفض طلبهم للإبقاء على الأرصدة الحقيقية والمدخرات عند المستويات المرغوبة. وهذا يؤدي إلى انحدار في منحني الطلب الكلي. وبما أن دالة عرض العمل أقل تأثراً بمستوى الأسعار من دالة الطلب على العمل فإن منحني العرض الكلي للناتج يكون تصاعدياً.

هذه النتائج العامة يجب أن يشرحها الأستاذ بالتفصيل، ومن المفيد التفريق بين اقتصاد ذي تشغيل كامل للموارد واقتصاد فيه بطالة عمل وطاقه غير مستخدمة. كما يجب شرح التحليل الكينزي المبسط للفجوة الانكماشية والتضخمية (deflationary and inflationary gap) وينطبق الشيء نفسه على النموذج الكلاسيكي حيث يكون مصدر التضخم الوحيد هو عرض النقود. ويجب التفريق أيضاً بين الحالة التي يظهر فيها ارتفاع أسعار نتيجة زيادة الطلب بسبب نقص مؤقت مثل فشل المحصول، أو اضطرابات مشابهة وبين حالات التضخم المزمنة. كما يجب تبيان الطبيعة غير المتوقعة لأثر تغيرات الأسعار على عرض الائتمان بسبب عدم التماثل (asymmetry) في التأثير على المعلومات.

ويمكن مناقشة دور السياسة النقدية والمالية في التعامل مع الاضطرابات في الأجل القريب على المنوال التقليدي، فحتى في غياب سعر الفائدة يمكن تنظيم عرض النقود من جانب السلطة النقدية للحفاظ على الأرصدة الحقيقية في المستوى المرغوب. ويمكن للسياسة المالية أن تزيد أو تنقص الطلب الكلي حسبما يتطلب الوضع. ويجب شرح طبيعة التصحيح الذاتي في النظام على الأمد الطويل، وقدرة السياسات النقدية والمالية على تصحيح حالات اختلال التوازن (imbalances) على المدى القصير، بالإشارة إلى نموذج اقتصاد إسلامي قائم على المشاركة في الأرباح، ولكن قدرة السلطة النقدية على تنظيم عرض الائتمان ما زالت بحوثها قليلة نسبياً.

السؤال المهم الذي يجب طرحه من وجهة نظر النموذج الإسلامي هو: ما العلاقة بين ارتفاع الأسعار ومعدل الربح المتوقع p والتي تظهر في كل من الدلتا الاستثمار والادخار اللتين تم مناقشتها أعلاه. إن الزيادة في p تزيد كلاً من الطلب على الاستثمار ومن عرض المدخرات. ففي حين يزداد الطلب على الاستثمار، فإن النقص في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية الناتج عن زيادة المدخرات يعني أن التوقعات المتعلقة بمعدل ربح أعلى قد لا تتحقق. وفي الحقيقة، بما أن الربح المحقق أقل من النسبة المتوقعة من الربح p ، فإن المنظمين يضطرون إلى مراجعة توقعاتهم، الأمر الذي ينتج عنه نقص في الطلب الاستثماري والذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الأسعار.

ويمكن أن تؤدي أي زيادة خارجية (exogenous) في المعدل المتوقع للربح p أيضاً إلى ارتفاع مستوى الأسعار، بجعل الطلب الاستثماري يزداد أكثر من النقص في الطلب الاستهلاكي. هل تستمر هذه الزيادة؟ هذا يعتمد على المدى الذي تتحقق فيه توقعات معدل الأرباح في التطبيق، وهذا بدوره يعتمد على التوقعات المرتبطة بإمكانات الإنتاج أكثر مما يعتمد على النقص، إلخ.

إن لنظام المشاركة في الأرباح مثبتاً ذاتياً يمكنه التصدي للزيادة التضخمية في الأسعار. فكلما زاد طلب المنظمين على الاستثمار نتيجة معدل أعلى متوقع للربح p بسبب الزيادة في مستوى الأسعار فإن نسبة الربح التي يطلبها الوسطاء الماليون brp بوصفهم مقدمي الأموال الاستثمارية يمكن أن تزداد مؤثرة بذلك سلباً على الطلب الاستثماري.

وسوف تستمر زيادة معدل الربح المتوقع p والمدعمة بزيادة الأرباح المحققة فعلاً، لأن توقعات الأرباح عادة ما تبنى إلى حد كبير على الأرباح المحققة في فترات سابقة. ومن ثم فإن الزيادة الدائمة في معدل الربح المتوقع p ستؤدي إلى زيادة الاستثمار وتوسع الناتج والتشغيل. وبمجرد أن يصل الاقتصاد إلى حدود التشغيل الكامل فإن الأرباح المحققة فعلاً ستقل عن المتوقعة، وستدور p حول قيمة ثابتة، واضعة بذلك حداً لزيادة مستوى الأسعار P .

٢/١٣ التضخم والنمو

إن أهم مصادر نمو الناتج هو العمل والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي. ففي حين تعتمد الزيادة في عرض العمل على نمو عدد السكان، فإن الزيادة في إنتاجية العمل تعتمد على

الحافز، والتعليم، والتدريب، وحالة المعرفة، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي. وحالة المعرفة مهمة أيضًا من أجل استكشاف الموارد الطبيعية وزيادة استخدامها. والتقدم التكنولوجي مرتبط مباشرة بحالة المعرفة كما هو مرتبط بالحافز. والحافز الملائم والتوسع في المعرفة هما في نهاية المطاف ضروريان للنمو الطويل الأمد. والإشارة التي تصل من خلالها قدرات النمو إلى النظام هي معدل الربح المتوقع p . فإن أي زيادة في p تشجع الاستثمار والادخار. وزيادة الاستثمار تزيد الناتج وتساعد النظام على زيادة المدخرات بدون أثر سلبي على الطلب الكلي، إذ يستطيع النظام امتصاص عرض تجمعي أكبر وتتقوى عملية النمو مادامت الإمكانيات متوافرة.

١/١٤ من اقتصاد رأسمالي إلى اقتصاد إسلامي

هذه العملية الأولية لتقديم مفاهيم إسلامية وتحليل اقتصاد كلي يمكن جمعها بأخذنا في عين الاعتبار، بادئ ذي بدء، مقارنة الانتقال من اقتصاد رأسمالي إلى اقتصاد إسلامي بشكل ساكن static. ويبدو أن التغيير ينبثق من ثلاثة عوامل أساسية: إحلال المشاركة في الربح محل الفائدة والتي تعيد لمعدل الربح دوره الذي يستحقه في تخصيص الموارد، والأهداف الاجتماعية المحفزة للفاعلين الاقتصاديين وتدخل في صورة هذه المتغيرات (المعلمات) مثل E و Z و ψ و λ و λ' ، وتلبية الحاجات الأساسية للفقراء والاعتدال في الاستهلاك بالنسبة للأغنياء وتدخل في شكل ω و m في دالة الاستهلاك. ومهما كان التوزيع الأولي للدخل، فإن أثر دالتي E و Z هو تحويل جزء من الدخل القومي من الأغنياء إلى الفقراء ما دام هناك فقراء في المجتمع. وعلى أساس نفس الافتراض فإن إدخال ω و m في دالة الاستهلاك قد يؤدي إلى تخفيض استهلاك الأغنياء وزيادة استهلاك الفقراء. ولكن الأثر الصافي على الاستهلاك الكلي لا يمكن توقعه مسبقاً.

إن مراعاة الأهداف الاجتماعية الداخلة في شكل ψ في دالة الاستثمار يمكن أن توجه الاستثمار باتجاه قرارات ذات أولويات اجتماعية. كما يمكن أن تؤدي إلى استثمار أكبر ضمن قدرات إنتاجية محددة. وبافتراض أن الموارد والشروط الاقتصادية الأخرى تبقى كما هي، فإن تغيير سلوك المستثمر المعبر عنه بالرمز ψ يحتمل أن يغير من تركيبة العرض الكلي بما يتناسب والأولويات الاجتماعية. لكن هل يزيد أيضًا من حجم الاستثمار؟ لا يمكن تأكيد ذلك دون الرجوع إلى الظروف الفعلية.

وأخذ الأهداف الاجتماعية (λ و λ') بعين الاعتبار من جانب العمال وأرباب العمل يمكن أن يكون له أثر ملائم على إنتاجية العمل (عن طريق الحوافز) والأجور (أرباب العمل يمنحون جزءاً من أرباحهم للعمال). كما يمكن أن يؤثر على مستوى التشغيل وساعات العمل الفعلية (بالغاء أو تقليل الإضرابات وما شابهها) والنتيجة الصافية قد تكون حجماً أكبر من الإنتاج.

والاعتدال في الاستهلاك من جانب الأغنياء ينقص من الاستهلاك التفاخري، وهذا بدوره يحد من الطلب الاستهلاكي للأغنياء في حين أن ضمان مستوى أدنى من الاستهلاك للجميع يزيد من الطلب الاستهلاكي للفقراء. وهذه الميول السلوكية تتقوى وتتأكد بسياسة نقدية ومالية ملائمة.

إن إحلال المشاركة في الربح محل الفائدة هو أهم وأقوى وسيلة للتغيير تدخل في نموذجنا. وتحليلنا يظهر جلياً تقدماً مؤكداً في الاستقرار. فإن قوة النموذج الإسلامي على تصحيح نفسه هي أكبر من تلك التي في النظام الرأسمالي. ثم إن الميل الفطري في النموذج الرأسمالي إلى الاستثمار في اتجاهه التضخمي ميل عال في النظام الإسلامي. وهذا يأتي من خصيصتين اثنتين من خصائص النموذج الإسلامي. أولاً خلق النقود في النظام الإسلامي مرتبط ارتباطاً محكماً بالقدرات الإنتاجية، وثانياً توقعات معدل الربح غير مبررة ذاتياً بطبيعتها وإنما تخضع للتصحيح حسب الإمكانيات الحقيقية للإنتاج كما هي في الأرباح المحققة فعلاً (والتي عادة ما تبني حولها التوقعات إلى حد بعيد).

ومع غياب الفائدة وإعادة الدور التخصيصي لمعدل الربح، وإحلال الأرباح المتوقعة محل الفائدة في دوال التكاليف (انظر الجزء الخاص بالاقتصاد الجزئي) ستكون هناك زيادة في حجم الاستثمارات والتشغيل والنتائج.

باختصار من المحتمل أن تؤدي التغييرات المذكورة أعلاه إلى جذب الاقتصاد نحو مستوى أعلى من التشغيل ومن الناتج، وأن تغير من تركيبة الطلب الكلي والعرض الكلي لصالح الحاجات الأساسية والاستهلاك والاستثمار المرغوب فيهما اجتماعياً، وأن تفضي إلى توزيع أعدل للدخل والثروة، بالإضافة إلى مزايا أخرى مثل استقرار أكبر، وأمن صناعي، وانسجام اجتماعي.

١/١٥ خاتمة

كما جاء في الجزء الأول (الاقتصاد الجزئي) فقد أبقينا على معظم وسائل التحليل المطورة في علم الاقتصاد الحديث. وتتمثل نقاط انطلاقنا في بعض الافتراضات السلوكية والمؤسسات التي تم إدخالها في النظرية التقليدية. وقد استبعدنا مؤسسة الفائدة وأحللنا محلها المشاركة في الأرباح. وفيما يخص سلوك الفاعلين الاقتصاديين (economic agents) كالمستهلك والمنتج والعامل، فإن الأهداف الاجتماعية قد تم إدخالها جنباً إلى جنب مع المصلحة الخاصة. وتظهر الحكومة في النموذج على أنها شريك ناشط في العملية الاقتصادية لضمان الاستقرار والنمو، وتوزيع للدخل والثروة بالقدر الذي يكفي لتحقيق تلبية الحاجات الشاملة، والتكافل والانسجام الاجتماعيين. وهذه الأهداف متعارف عليها عالمياً، ولكن النظرية التقليدية فشلت في توفير تحليل قوي يساندها. والنظرية المقدمة أعلاه قامت بهذا الدور بأن أدخلت في التحليل الاقتصادي الكلي إعادة التوزيع أي الزكاة الفريدة من نوعها، بالإضافة إلى الأوامر المتعلقة بالاعتدال في الاستهلاك وضمان مستوى أدنى من المعيشة لجميع الكائنات البشرية.

بقي أن نبتكر وسائل جديدة للتحليل، خاصة فيما يتعلق بالتوزيع في إطار إسلامي، لأن نماذج التوزيع الكلي المتوافرة حالياً لا تصلح كثيراً. وهذا واحد من التحديات التي يجب مواجهتها.